جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية

القراءات القرآنية؛ نشأتها وأنواعها

الدكتور

عادل حسن علي فرج

الأستاذ المساعد بكلية التربية
جامعة عين شمس

مستلة من

حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية العدد السابع والثلاثون،
لعام ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م والمودعة بدار الكتب تحت رقم ٢٠١٨/٦١٥٧
والترقيم الدولي I.S.S.N 2636-2481

دار الأندلس للطباعة-أمام كلية الهندسة-عمارات الزراعيين-شبين الكوم ت ٠٤٨٢٢٢٢٠٩٠

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا. ونشهد لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

وبعد

فقد أنزل الله تعالى القرآن الكريم نورًا وهدًى للناس، وأمرنا بتدبره، والعمل به، والوقوف عند حدوده، ووعد من اتبعه بجزيل الثواب، ومن نبذه بأليم العقاب.

وقد بذلت الأمة الإسلامية جهودًا عظيمة للحفاظ على هذا الكتاب الكريم نبعًا صافيًا، فوصل إلينا كما أنزله الله تعالى بلا تغيير ولا تبديل، ولا زيادة ولا نقصان؛ تحقيقًا لوعد الله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر: ٩].

ومن هذه الجهود ما يتعلق بالقراءات القرآنية، حيث بذل العلماء من الوقت والجهد ما يُتَعجب له، للحفاظ على ما تواتر عن النبي (ﷺ) من قراءات؛ جمعًا وتصنيفًا، ونشرًا وتحقيقًا، وإشاعةً وتعليمًا، وتأسيسًا وتقعيدًا، ودفاعًا وتفنيدًا، كما بذلوا جهدًا كبيرًا في العناية بالقراءات الشاذة؛ حتى لا تختلط بالمتواترة؛ فيدخل في القرآن ما ليس منه.

وقد كانت عنايتي بدراسة القراءات – المتواترة منها والشاذة – عناية قديمة؛ حبًّا لها وشغفًا بها، فكنت نهمًا في جمع مصنفاتها، كثير القراءة فيها والاطلاع، سواء التي اعتنت بالقراءات تقعيدًا لها ومناقشةً لقضاياها، أم التي اتجهت بجُلِّ اهتمامها إلى إثبات القراءات المتواترة أصولًا وفرشًا.

وكنت بين الحين والآخر أجد في كتب التقعيد والمناقشة آراء عسيرة القبول، ذهب إليها أئمة كبار، لا تمسهم يد الشك في رسوخ علمهم وثقابة ذهنهم؛ من

مثل: عدم اشتراط التواتر في إثبات القراءة الصحيحة المقبولة، كما كنت أجد بعض الآراء غير الناضجة أو المحررة في بعض القضايا؛ من مثل: علاقة القراءات بالقرآن، وعلاقة القراءات بالأحرف السبعة[1].

كل هذا – وغيره – كان حافزًا لي نحو العناية والاهتمام بدراسة بعض قضايا هذا العِلم الشامخ الباذخ من علوم القرآن الكريم؛ فكان هذا البحث الذي حاولت فيه تحليل الآراء عسيرة القبول، والاعتذار لأصحابها، كما حاولت فيه تحرير بعض القضايا الأخرى المتعلقة بالنشأة وعلاقة القراءات بغيرها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى العناوين التالية بعد هذه المقدمة:

المبحث الأول: التعريف بالقراءات، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: (القراءات) في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: علم القراءات.

المطلب الثالث: العلاقة بين القراءات والقرآن.

المطلب الرابع: العلاقة بين القراءات والأحرف السبعة.

المبحث الثاني: نشأة القراءات والمراحل التي مرت بها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: النشأة في زمن الوحي.

المطلب الثاني: المراحل التي مرت بها القراءات.

المبحث الثالث: أنواع القراءات، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: القراءات المقبولة/ المتواترة، وفيه فرعان:

الفرع الأول: شروط القراءة المقبولة.

الفرع الثاني: القراءات التي توافرت فيها هذه الشروط.

---

(١) وكذلك علاقة القراءات برسم المصحف، لكن هذه القضية تحتاج إلى بحث خاص، تحُرر فيه هذه العلاقة، ويُرد فيه على إفك المستشرقين وتخرصاتهم. أسأل الله عونه وتيسيره.

المطلب الثاني: القراءات المردودة/ الشاذة، وفيه خمسة أفرع:

الفرع الأول: تعريف القراءة الشاذة في اللغة والاصطلاح.

الفرع الثاني: أنواع القراءات الشاذة.

الفرع الثالث: من رُويت عنهم القراءات الشاذة.

الفرع الرابع: حكم القراءات الشاذة.

الفرع الخامس: فوائد القراءات الشاذة.

المطلب الثالث: تقسيمات أخرى للقراءات.

ولا ريب في أن أي عمل بشري لابد أن يعتريه من القصور والهنات ما هو لائق بنقص الإنسان وضعفه، لكن حسبي أني بذلت الجهد فيما أقدمت عليه، متوشحًا – فيما أحسب – الإخلاص للبحث، والموضوعية في الطرح، والإنصاف لأئمتنا.

والله أسأل أن ينفع بهذا البحث، ويكتب له القبول، وأن يجعله من العلم النافع الذي يبقى أثره، ويستمر أجره، وأن يجعله ذخرًا لي يوم ألقاه.

كما أسأله سبحانه أن يغفر الزلات، ويقيل العثرات، وأن يعاملني بما هو أهله.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الدكتور

عادل حســـن علي فرج

ملخص البحث

قام البحث في جوهره على مناقشة وتحرير بعض القضايا المتعلقة بنشأة القراءات القرآنية وأنواعها؛ حيث قرر أن نشأة القراءات وبدايتها الأولى كانت في زمن الوحي، وأن القراءات قد مرت بمرحلتين أساسيتين؛ الأولى: مرحلة ما قبل التدوين، والأخرى: مرحلة ما بعد التدوين. ولأجل الوصول إلى عرض قضية نشأة القراءات فقد عرض البحث لبعض ما يرتبط بها من قضايا؛ مثل: العلاقة بين القراءات القرآنية والقرآن، والعلاقة بين القراءات القرآنية والأحرف السبعة التي نزل بها القرآن.

وقد تبنى البحث تقسيمًا للقراءات القرآنية رأى الباحث أنه أيسر للدرس – مع نقله تقسيمات بعض المتقدمين –، وهو تقسيم ثنائي يقوم على القبول والرد؛ حيث قُسمت القراءات إلى قسمين: مقبولة تقتصر على القراءات العشر، ومردودة تضم ما سوى العشر؛ من شواذ وآحاد وغيرهما. وقد عرضت الدراسة إلى شروط القراءة الصحيحة المقبولة، وبينت أن أهم شرط هو التواتر؛ ومن ثم ناقشت رأي بعض الأئمة الذين لم يشترطوه، بل اكتفوا بصحة السند.

وفي درس بعض جوانب القراءات الشاذة بين البحث أن ما يُدخل القراءة الواردة في دائرة الشذوذ هو فقدها شرطًا أو أكثر من شروط القبول، مهما كان شخص المروي عنه هذه القراءة. وفي سبيل استكمال جوانب هذه الموضوع لمس البحث بعض الأمور المتعلقة؛ مثل: أصحاب القراءات الشاذة، وفوائد القراءات الشاذة.

Summary

In essence The research discussed and edited some issues related to the emergence of Alqira'at Alquraniat and types. It decided that the origin of the readings and their early beginnings were at the time of revelation, and that the readings had gone through two basic stages; first: the pre-blogging stage, and the post-codification stage. In order to arrive at the presentation of the issue of the origin of readings, the research presented some of the related issues, such as: the relationship between Alqira'at Alquraniat and the Quran, and the relationship between the Alqira'at Alquraniat and the Al'ahruf Alsabea in which the Qur'an was revealed.

The study adopted a division of the Alqira'at Alquraniat, which the researcher saw as easier to study - with the division of some of the applicants - a binary division based on acceptance and response. The readings were divided into two parts: acceptable only to the ten readings, and a recitation consisting of only ten; The study was presented to the correct reading conditions accepted, and showed that the most important condition is the frequency; and then discussed the opinion of some imams who did not require him, but satisfied with the validity of the bond.

In studying some aspects of the abnormal readings between the research that what enters the reading contained in the circle of anomalies is the loss of one or more of the conditions of acceptance, regardless of the person who narrated this reading. In order to complete the aspects of this topic, the research touches on certain issues, such as: the owners of abnormal readings, and the benefits of abnormal readings.

المبحث الأول

التعريف بالقراءات

المطلب الأول: (القراءات) في اللغة والاصطلاح:

"القراءات" في اللغة: جمع قراءة، والقراءة مصدر الفعل (قرأ)، بمعنى: تلا، فيقال: قرأ فلانٌ الكتابَ قراءةً وقرآنًا؛ أي: تلا ما فيه.

وتأتي (قرأ) بمعنى: جمع، ومن ذلك قول العرب في وصف الناقة البكر: ما قرأت هذه الناقةُ سَلًى[1] قط، وما قَرأتْ جنينًا؛ أي: لم يضم رحمها جنينًا ولم يشتمل عليه.

ومن شواهد هذا المعنى قول عمرو بن كلثوم في "معلقته":

تُريك إذا دخلتَ على خلاءٍ وقد أمنتْ عيونَ الكاشحينا

ذراعيْ عَيْطلٍ أَدْمَاءَ بِكْر هِجَان اللونِ، لم تقرأْ جنينا[2]

لكن مصدرها حينئذ لا يكون (قراءة)، فيقال: قرأ فلانٌ الشيءَ قَرْءًا وقرآنًا؛ أي: جمعه، وضم بعضه إلى بعض[٣].

أما **"القراءات" في الاصطلاح:** فتارة تطلق ويراد بها: قراءات الأئمة، وذلك

---

(١) السَّلَى: الغشاء الرقيق الذي يحيط بالجنين ويخرج معه من بطن أمه؛ انظر: "المعجم الوسيط" – سلى–.

(2) "شرح القصائد التسع المشهورات" ٧٨٢/٢.

والكاشحون: الأعداء المضمرون العداوة. و(أدماء): بيضاء،. و(هجان اللون): الشابة التامة الخلق. (انظر: المصدر السابق). و(عيطل): الناقة الطويلة في حسن منظر وسمن. ("لسان العرب" ٤٥٥/١١).

(٣) انظر: "مقاييس اللغة" ٧٩/٥، و"القاموس المحيط": ٦٢، و"لسان العرب" ١٢٨/١ وما بعدها. وانظر أيضا: "معاني القرآن وإعرابه" ١٧٠/١، و"البحر المحيط" لأبي حيان ٢٦/١–٢٧، و"الدر المصون" ٢٨١/٢، و"عمدة الحفاظ" ٣٣٨/١.

حين نقول –مثلاً–: القراءات السبع، أو: قراءة عاصم، وتارة تطلق ويراد بها: علم القراءات.

وبحسب الإطلاق الأول تُعرَّف "**القراءة**" بأنها: "**مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء، مخالفًا به غيره، في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه**"(١).

وبحسب الإطلاق الثاني يُعرَّف "**علم القراءات**" تعريفات متقاربة، منها:

– تعريف الإمام ابن الجزري، وهو أنه: "**علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها، معزوًّا لناقله**"(٢).

– تعريف الشيخ عبد الفتاح القاضي، وهو أنه: "**علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها، اتفاقًا واختلافًا، مع عزو كل وجه لناقله**"(٣).

فعلم القراءات إذًا هو العلم الذي يَدْرُسُ –أو نعرف من خلاله– اختلافَ ألفاظ الوحي، كما نقلت إلينا بالتواتر عن رسول الله (ﷺ)، وعزوها إلى الأئمة الذين اشْتُهروا بها، ونسبت إليهم(٤).

(١) "مناهل العرفان" ٤٨٩/١.

وبنحوه في: "اللآلئ الحسان": ٨٥، و"مباحث في علوم القرآن" للقطان: ١٧١.

(٢) "منجد المقرئين": ٤٩.

(٣) "البدور الزاهرة": ٥١.

وانظر تعريفات قريبة من هذا في: "لطائف الإشارات" ١٧٠/١، و"إتحاف فضلاء البشر" ٦٧/١.

(٤) انظر: "فن الترتيل وعلومه" ٨٩/١.

المطلب الثاني: علم القراءات:

علم القراءات من أشرف العلوم قدرًا، وأرفعها منزلة؛ وما ذلك إلا لاتصاله بأشرف الكتب قدرًا، وأعلاها ذكرًا، وأعظمها منزلة، وهو القرآن الكريم.

وموضوع علم القراءات: كلمات القرآن الكريم، من حيث أحوال النطق بها، وكيفية أدائها(١).

ويدخل في موضوع علم القراءات: **الأصول العامة**، التي تنطوي تحت قاعدة واحدة في القرآن كله غالبًا؛ كالمد والقصر، والفتح والإمالة، والتحقيق والتسهيل، والإظهار والإدغام، وصلة هاء الضمير، وصلة ميم الجمع، وما إلى ذلك، وهي سبعة وثلاثون أصلاً، وتسمى: أصول القراءات.

ومن أمثلة ذلك: قولنا: كل ألف منقلبة عن ياء يميلها حمزة والكسائي وخلف، ويقللها ورش بِخَلَفٍ عنه.

كما يدخل فيه أيضًا: **الفَرْش**، أو: فَرْش الحروف، وهو الكلمات التي لا تندرج -غالبًا- تحت أصل واحد يجمعها، وهي كلمات خاصة بكل سورة من سور القرآن، فلا يقاس على كلمة منها وقعت في سورة إذا تكررت في سورة أخرى(٢).

ومن أمثلة ذلك: الخلاف في قراءة: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ [الفاتحة: ٤]؛ إذ تقرأ كلمة: ﴿**مَالِكِ**﴾ بحذف الألف وإثباتها(٣)، فهذا من الفرش الذي يُعنى به علم القراءات.

---

(١) "البدور الزاهرة": ٥١، و"مقدمات في علم القراءات": ٤٨.

(٢) انظر فيما سبق: "فن الترتيل وعلومه": ٨٩، و"صفحات في علوم القراءات": ٢٠-٢١. والمثال المذكور من "البدور الزاهرة": ٥١.

(٣) قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف في اختياره: ﴿**مَالِكِ**﴾ -بإثبات الألف-، وقرأ باقي العشرة: ﴿**مَلِكِ**﴾ -بحذف الألف-.
انظر: "غاية الاختصار" ٤٠٣/٢، و"البدور الزاهرة": ٦٣.

لكن هذا الاختلاف لا يقاس عليه قوله: ﴿**مَلِكِ النَّاسِ**﴾ [الناس: ٢]؛ بحيث يُظن أن ﴿**مَلِكِ**﴾ هنا تقرأ بحذف الألف وإثباتها كما في الآية الأولى(١)؛ وذلك لأن كل كلمة من كلمات الفَرْش تختص بالسورة التي وقعت فيها.

وسمي ذلك فَرْشًا؛ لانتشار تلك الحروف والكلمات المختلف فيها في سور القرآن الكريم، فكأنها انفرشت في السور؛ أي: انتشرت(٢).

أما **استمداد علم القراءات** فهو من النقول الصحيحة المتواترة عن علماء القراءات، الموصولة إلى رسول الله (ﷺ)(٣).

أما **مصدر القراءات** فالقراءات العشر كلها صحيحة، ثابتة بالتواتر القطعي، ولا مدخل لأحد من البشر فيها؛ إذ كلها من عند الله (ﷻ)(٤)، وقد حكى الإمام البغوي إجماع العلماء على جواز القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر مع السبع المشهورة(٥)

وقال الإمام عبد الوهاب السبكي: "القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي ، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف= متواترة، معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله (ﷺ)، لا يكابر في

(١) أجمع العشرة على قراءة ﴿**مَلِكِ النَّاسِ**﴾ بغير ألف في ﴿**مَلِكِ**﴾.

(٢) انظر: "الوافي": ١٦٥، و"صفحات في علوم القراءات": ٢١.

(٣) "البدور الزاهرة": ٥١، و"مقدمات في علم القراءات": ٤٨.

(٤) "فن الترتيل وعلومه": ٨٩.

(٥) انظر: "معالم التنزيل": ٨٩. وقراءتا يعقوب وأبي جعفر قراءتان من الثلاث المكملة للعشر، كما هو معروف.

وانظر المناقشة التي دارت بين الإمامين ابن الجزري وعبد الوهاب السبكي في شأن تواتر القراءات الثلاث المكملة للعشر، ونقلها ابن الجزري في "النشر" ١٦/١.

شيء من ذلك إلا جاهل"[1].

وهذه القراءات المتواترة هي جملة ما بقي لنا من الأحرف السبعة، ومصدرها الوحيد هو الوحي الرباني، الذي نزل على النبي (ﷺ)، وبلغه النبي (ﷺ) صحابته، وأقرأهم إياه، حتى وصل إلينا منه هذه القراءات، وذلك بطريق التواتر القطعي.

فليست القراءات القرآنية مأخوذة من لهجات العرب، أو رسم المصحف، أو اجتهاد الصحابة، أو أحد ممن بعدهم، ولا هي من اجتهاد القراء المضافة إليهم، بل إضافتها إليهم "إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد"[2].

المطلب الثالث: العلاقة بين القراءات والقرآن:

القرآن هو: كلام الله، المنزل على رسول الله (ﷺ)، المعجز بأقصر سورة منه، المنقول إلينا بالتواتر، المكتوب بين دفّات المصاحف، المتعبد بتلاوته، المبدوء بسورة "الفاتحة"، المختوم بسورة "الناس".

وسبق قريبًا تعريف القراءة بأنها: مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء... إلخ.

وإذا كان حاصل تعريف القراءة هو أنها كيفيات أداء كلمات القرآن، فما العلاقة إذًا بين القراءات والقرآن الكريم، وهل هما حقيقتان بمعنى واحد؟ أم حقيقتان متغايرتان؟

١- ذهب الزركشي إلى أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان؛ لأن القرآن هو الوحي المنزل على النبي (ﷺ) للبيان والإعجاز، أما القراءات فهي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفياتها؛ من تخفيف وتثقيل وغيرهما[3].

---

(١) نقله عنه ابن الجزري في "النشر" ١٦/١.

(٢) "النشر": ٥٢/١.

(٣) انظر: "البرهان" ٣١٨/١.

وقد تابعه على ذلك: القسطلاني[١]، والشيخ البنا الدمياطي[٢].

٢- وذهب بعض المعاصرين[٣] إلى أن القرآن والقراءات بمعنى واحد؛ لأن القرآن كلام الله المنزل ... إلخ التعريف، والقراءات: كيفيات أداء كلمات القرآن الكريم؛ فهما إذًا حقيقتان بمعنى واحد، بالإضافة إلى أن أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف تدل دلالة واضحة على أنه لا فرق بين القرآن والقراءات؛ لأن كلاً منهما وحي منزل على النبي (ﷺ)[٤].

٣- وذهب بعض المعاصرين الآخرين[٥] إلى أن القرآن والقراءات "ليسا متغايرين تغايرًا تامًّا، كما أنهما ليسا متحدين اتحادًا حقيقيًّا، بل بينهما ارتباط وثيق، هو ارتباط الجزء بالكل"[٦].

وعلى هذا الرأي فليس القرآن والقراءات متغايرين تغايرًا تامًّا؛ لأن القراءات الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول ما هي إلا جزء من القرآن الكريم[٧] ، كما أنهما ليسا متحدين اتحادًا تامًّا؛ لأن القراءات -على اختلاف أنواعها- لا تشمل كلمات القرآن كله، بل هي في بعض ألفاظه فقط، كما أن تعريف القراءات يشمل القراءات المتواترة والشاذة، والقراءات الشاذة لا يُحكم بقرآنيتها عند أحد[٨].

والصواب -إن شاء الله- أن القرآن والقراءات حقيقتان متحدتان باعتبار،

---

(١) انظر كتابه: "لطائف الإشارات" ١/١٧١-١٧٢.

(٢) انظر كتابه: "إتحاف فضلاء البشر" ١/٦٨-٦٩.

(٣) هو فضيلة الشيخ د. محمد سالم محيسن.

(٤) انظر : "في رحاب القرآن الكريم" ١/٢٠٩-٢١٠.

(٥) هو فضيلة الشيخ د. شعبان محمد إسماعيل.

(٦) "القراءات أحكامها ومصدرها": ٢٢.

(٧) انظر: "القراءات أحكامها ومصدرها": ٢١.

(٨) انظر: "القراءات أحكامها ومصدرها": ٢٢.

وحقيقتان متغايرتان باعتبار آخر.

وبيان ذلك:

– أننا إذا نظرنا إلى القراءات المتواترة، التي يُحكم بقرآنيتها ويكفر منكرها، فلا شك أنها والقرآن حقيقتان متحدتان، أي هما شيء واحد، وهل نزل القرآن إلا بهذه القراءات؟ وهل يقرأ القرآن إلا بها؟

– وإذا نظرنا إلى القراءات الشاذة، التي لا يُحكم بقرآنيتها ولا يصح التعبد بقراءتها، فلا شك أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان حينئذ؛ لأن القراءات الشاذة حتى لو ثبت شيء منها بسند صحيح لا يعتقد قرآنيتها، بل تعد من أخبار الآحاد، وهي لا يثبت بها قرآن بالاتفاق(١).

– وإذا نظرنا إلى جملة القراءات: المتواتر منها والشاذ، فتكون العلاقة بين القرآن والقراءات –حينئذ– علاقة ارتباط من وجه، وانفكاك من وجه؛ ومن ثم يصح القول –على التوسع– بأنهما حقيقتان متغايرتان.

وعلى هذا الاعتبار الأخير يحمل كلام الزركشي.

المطلب الرابع: العلاقة بين القراءات والأحرف السبعة:

اختلف العلماء في بقاء الأحرف السبعة، واشتمال المصاحف عليها، على ثلاثة آراء معروفة(٢):

(١) انظر: "صفحات في علوم القراءات": ٢٣–٢٤، و"مقدمات في علم القراءات": ٥٠–٥١.

(٢) انظر في ذلك: "تفسير الطبري" ٥٨/١ وما بعدها، و"الانتصار" ٣٣٥/١–٣٣٦، و"المرشد الوجيز": ١٣٨–١٤٥، و"النشر" ٣٠/١ وما بعدها، و"منجد المقرئين": ٩٤–٩٦ و١٨٢–١٨٥، و"فتح الباري" ٣٨/٩، و"الإتقان" ١٤١/١–١٤٢، و"مناهل العرفان" ٢١٣/١–٢١٧، و"المدخل لدراسة القرآن الكريم": ٢١٥–٢١٧، و"الأحرف السبعة": ٢٧٢–٢٨٠.

الرأي الأول: بقاء حرف واحد من الأحرف السبعة؛ ومن ثم فالمصاحف لا تضم سوى هذا الحرف الواحد.

وقد ذهب إلى ذلك طائفة من العلماء، منهم: الطبري، والطحاوي، وابن حبان، وابن عبد البر، وغيرهم، ونسبه ابن تيمية إلى جمهور العلماء من السلف والأئمة، ومال إليه حيث قال: "والأحاديث والآثار المشهورة المستفيضة تدل عليه" (١).

وخلاصة هذا الرأي ودليله أن عثمان (ﷺ) لما نسخ المصاحف أمر –عن مشورة الصحابة الموجودين حينئذ واتفاق منهم– أن يكون هذا النسخ على حرف واحد؛ لكي يعالج الاختلاف الشديد في قراءة القرآن حينئذ، والذي كان قد وصل إلى حدٍّ خطير، خُشِيَ معه أن تنقسم الأمة في كتابها ودينها كما انقسمت اليهود والنصارى.

فجمع عثمان الأمة على حرف واحد، بنسخ المصاحف عليه، وأَمَرَ الناس بالقراءة به، وترك ما سواه، وألزمهم بذلك، فتتابع المسلمون على ذلك، وأجمعوا عليه، وبذلك اندثرت الأحرف الستة الأخرى، وعفت آثارها، فلا سبيل اليوم –ومنذ زمن بعيد– إلى معرفتها، فضلاً عن القراءة بها.

قال الطبري بعد أن عرض نحوًا مما سبق: "فلا قراءة للمسلمين اليوم إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية"(٢).

إشكال ودفعه:

والإشكال الذي يَرِد على هذا الرأي هو: كيف ينزل القرآن على سبعة أحرف ثم

---

(١) "مجموع الفتاوى" ١٣/٣٩٥.

(٢) "تفسير الطبري" ١/٥٩.

وقوله: "الباقية" أي: الأخرى؛ لأنه لا يرى بقاء الأحرف الستة الأخرى.

تضيع الأمة –ابتداءً من جيل الصحابة– ستة منها؟ أم أن هذه الأحرف نسخت ورفعت؟

وقد أجاب بعض أصحاب هذا الرأي عن ذلك بأن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة، وإنما كانت جائزة لهم، ومرخَّصًا لهم فيها، فلما رأى الصحابة أن الأمة ستفترق إذا لم يُجمعوا على حرف واحد أجمعوا على ذلك إجماعًا سائغًا، ولم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل حرام(١).

يقول الطبري عن الأحرف الستة الأخرى إنها "لم تنسخ فتُرفع، ولا ضيعتها الأمة وهي مأمورة بحفظها، ولكن الأمة أمرت بحفظ القرآن، وخيرت في قراءته وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاءت ... فرأت –لعلةٍ من العلل أوجبت عليها الثباتَ على حرف واحد– قراءتَه بحرف واحد، ورفضَ القراءة بالأحرف الستة الباقية"(٢).

ثم ذكر من الأخبار ما يفيد أن هذه العلة هي اختلاف الأمة وتفرقها في كتاب ربها، فجمع عثمان المسلمين على حرف واحد، "حذار الردة من بعضهم بعد الإسلام، والدخول في الكفر بعد الإيمان؛ إذ ظهر من بعضهم –بمحضره وفي عصره– التكذيب ببعض الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، فجمعهم على مصحف واحد، فاستوثقت له الأمة على ذلك بالطاعة، ورأت أن فيما فعل من ذلك الرشد والهداية، فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها؛ طاعةً منه لها، ونظرًا منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها، حتى درست من الأمة معرفتها، وتعفَّت آثارها"(٣).

الرأي الثاني: بقاء الأحرف السبعة جميعها؛ ومن ثم فالمصاحف تضم الأحرف السبعة كلها.

---

(١) انظر: "منجد المقرئين": ١٩٥، و"المدخل لدراسة القرآن الكريم": ٢١٥.

(٢) "تفسير الطبري" ١/٥٣.

(٣) "تفسير الطبري" ١/٥٨-٥٩ بتصرف يسير، واختصار.

وذهب إلى ذلك جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين -كما يقول السيوطي[1]-، وهو الذي اختاره الإمام الباقلاني، وأيَّده.

وحجتهم في ذلك:

- أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء من الأحرف السبعة؛ لأنها كلها قرآن منزل.

- وأن الصحابة أجمعوا على نسخ المصاحف أيام عثمان من الصحف التي تركها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك، وصحف أبي بكر كانت حاوية للأحرف السبعة، فالنسخ منها لابد أن يكون حاويًا للأحرف السبعة أيضًا.

الرأي الثالث: بقاء بعض الأحرف السبعة، لا على التعيين، أي أنه **بقي من الأحرف السبعة ما يحتمله رسم المصحف منها.**

قال ابن الجزري:

"وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أنها [أي: المصاحف العثمانية] مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي (ﷺ) على جبريل، متضمنة لها، لم تترك حرفًا منها"[2].

وقد اختار ذلك جمع من أئمة العلماء المقرئين؛ مثل: مكي بن أبي طالب، وأبي شامة، وابن الجزري، وغيرهم.

يقول مكي: "هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم وصحت روايتها عن الأئمة إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن"[3].

ويقول ابن الجزري: "وهذا القول هو الذي يظهر صوابه؛ لأن الأحاديث

---

(١) في "الإتقان" ١٤١/١.

(٢) "النشر" ٣١/١.

(٣) "الإبانة": ٢-٣.

الصحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدل عليه وتشهد له"[١].

واستدل أصحاب هذا القول بما في مضمون استدلال القول الأول، وهو أن الصحابة أجمعوا على نسخ المصاحف أيام عثمان على حرف واحد؛ حذرًا من تفرق الأمة، لكنهم زادوا على ذلك بأن قالوا إن الصحابة في كتابتهم للمصاحف في عهد عثمان جردوها عن النقط والشكل[٢]؛ لتحتمل صورةُ المكتوب ما بقي من الأحرف السبعة؛ كالإمالة، والتفخيم، والهمز، وغير ذلك مما هو في باقي الأحرف السبعة بغير لغة قريش[٣].

سبب هذا الاختلاف:

وسر هذا الاختلاف هو أنه مبني على أقوال العلماء في المراد بالأحرف السبعة، فكل من اختار قولاً في المراد بالأحرف السبعة اختار ما يناسبه وينسجم معه في مسألة بقاء الأحرف السبعة.

فالذين ذهبوا إلى أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب المشهورة في الكلمة الواحدة، أي: سبعة أوجه من المعاني المتقاربة بألفاظ مختلفة، نحو: أقبل، وتعال، وهلمّ ... إلخ، مثل: الطبري= ذهبوا إلى أن الباقي من الأحرف السبعة هو حرف واحد؛ لأن المصاحف العثمانية لم تشمل ما ذهبوا إليه من أنه هو المراد بالأحرف السبعة.

أما الذين ذهبوا إلى أن المراد بالأحرف السبعة: سبعة أوجه يقع بها التغاير في

---

(١) "النشر" ٣١/١.

وانظر: "منجد المقرئين" ٩٣ و٩٤ و١٨١.

(٢) الصحيح أن الكتابة العربية في ذلك الوقت كانت خالية من النقط والشكل بطبيعتها. انظر: "رسم المصحف؛ دراسة لغوية تاريخية": ١٥١.

(٣) انظر: "منجد المقرئين": ٩٥-٩٦.

الكلمات القرآنية فانقسموا إلى فريقين؛ فذهب بعضهم –كالباقلاني– إلى بقاء الأحرف السبعة كلها، وذهب آخرون إلى بقاء ما يحتمله الرسم منها.

القول المختار:

المختار هو الرأي الثالث، وهو أنه قد بقي من الأحرف السبعة ما يحتمله رسم المصحف منها.

ويتبين وجه هذا الاختيار من خلال النقط التالية:

أولًا: أن عثمان (ﷺ) والصحابة معه كتبوا المصاحف على حرف واحد، وهذا هو الذي يقتضيه سبب كتابتهم للمصاحف حينئذ، وهو الخلافات الخطيرة التي نجمت في قراءة القرآن(١)، الأمر الذي خيف معه أن يتحول إلى اختلاف في الكتاب المنزل، كما اختلف أهل الكتاب من يهود ونصارى في كتبهم، حتى تفرقوا شيعًا، وتوزعتهم الأهواء فرقًا متناحرة، يكفر بعضها بعضًا، كأن لكل فرقة منهم دينًا غير دين الأخرى.

ثانيًا: أن الباعث على الجمع في عهد عثمان (ﷺ) كان توحيد الأمة، وإطفاء الفتنة التي قامت بين الناس بسبب اختلافهم في قراءة القرآن، وهو الاختلاف الذي تطور إلى التماري في القرآن، وتكفير بعضهم لبعض، فكان لابد من عمل يجمع الشمل، ويوحد الكلمة، ويطفئ الفتنة، ويحافظ على كتاب الله من التغيير والتبديل، ويجمع الناس عليه، فكان جمع عثمان.

ثالثًا: أن من أهم آليات الجمع في عهد عثمان (ﷺ) كان تمثيل كل ما ثبت في العرضة الأخيرة في المصاحف. وقد ساعدت طبيعة الكتابة العربية حينئذ، بشكل جوهري، في القيام بهذا الأمر؛ إذ كانت هذه الكتابة خالية من النقط والضبط

---

(١) انظر ما أخرجه البخاري (٤٩٨٧ – ٤٩٨٨)، والترمذي (٣١٠٣)، وما أخرجه ابن أبي داود في "المصاحف" (٣٨) و(٤٤–٤٨) و(٧٤) و(٧٧) و(٨٠).

بالشكل، لم تعرف أيًّا منهما حتى ذلك الحين، وإنما عرفتهما في مرحلة لاحقة بعد ذلك، فليس هناك دليل على أن الكتابة العربية كانت في تلك الفترة منقوطة أو مشكولة، بل إن الآثار المكتوبة تنفي ذلك(١).

وقد تمثل منهج اللجنة التي شكلها (ﷺ) لكتابة المصاحف في النظر إلى ما ثبت وتواتر عن الرسول (ﷺ) أنه مما كان في العرضة الأخيرة:

أ- فإذا لم يكن في الكلمة الواحدة سوى قراءة واحدة عن النبي (ﷺ)، فإنها تكتب برسم واحد بلا شك، وهذا أمر بدهي لا يحتاج إلى استدلال أو تمثيل.

ب- وإذا كان في الكلمة الواحدة أكثر من قراءة عن النبي (ﷺ)، وأمكن – في الوقت نفسه – كتابتها برسم واحد يقرأ على جميع ما ثبت عنه (ﷺ)، فإنها تكتب بهذا الرسم.

والأمثلة على هذا كثيرة، منها:

- قوله تعالى: ﴿**وانظُرْ إِلَى العِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا**﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فقد ثبت لديهم أنه (ﷺ) قرأها: "نُنْشِزُها" و"نُنْشِرُها"(٢)، فكان يسيرًا إن كتبت: "ننشرها" مجردة من النقط والشكل – كما كانت عليه الكتابة حينئذ – أن تقرأ على كلا القراءتين، فكتبوها كذلك.

- قوله تعالى: ﴿**قَالَ لَوْ شِئْتَ لاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا**﴾ [الكهف: ٧٧]، فقد كتبوا "لاتخذت" هكذا: "لتخذت"؛ حتى يتسنى قراءتها: "لَتَّخَذْتَ" و"لَتَخِذْتَ"(٣)، كما ثبت

---

(١) انظر: "رسم المصحف؛ دراسة لغوية تاريخية": ١٥١.

(٢) وهكذا قرأها بالزاي: عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي، وقرأها بالراء: ابن كثير وأبو عمرو ونافع. (انظر: "السبعة": ١٨٩، و"النشر" ٢/٢٣١، و"الإتحاف" ١/٤٤٩).

(٣) وهكذا كتبت في جميع المصاحف. (انظر: "المقنع": ٥١٩). =

=وقد قرأها: "لاتَّخَذْت": نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي، وقرأها: "لَتَخِذْتَ": ابن كثير وأبو عمرو، وأدغم الجميع الذال في التاء، سوى ابن كثير وعاصم في رواية حفص

لديهم بالتواتر عن النبي (ﷺ).

ج- إذا كان في الكلمة الواحدة أكثر من قراءة ثابتة عن النبي (ﷺ)، وتعذر كتابتها برسم واحد يؤدي كل تلك القراءات، فإنهم كانوا يكتبونها في بعض المصاحف برسم يؤدي قراءة منها، وفي بعضها برسم آخر يؤدي قراءة أخرى، وهكذا.

ومن أمثلة ذلك:

- في قوله تعالى: ﴿**وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ**﴾ [البقرة: ١٣٢]، فقد ثبت لديهم أنه (ﷺ) قرأها: "وَوَصَّى" و "وَأَوْصَى"[(١)]، فكتبوها في بعض المصاحف: "ووصى"، وكتبوها في بعضها "وأوصى"[(٢)].

- وفي قوله تعالى: ﴿**وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ**﴾ [آل عمران: ١٣٣]، فقد ثبت لديهم أنه (ﷺ) قرأها: "وسارعوا" بواو قبل السين، كما ثبت لديهم أنه قرأها: "سارعوا" بغير واو[(٣)]، فكتبوها في بعض المصاحف بإثبات الواو، وكتبوها في بعضها بغير واو[(٤)].

عنه. (انظر: "السبعة": ٣٩٦، و"النشر" ٣١٤/٢، و"الإتحاف" ٢٢٣/٢).

(١) وهكذا قرأها: "ووصى": ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي، وقرأها: "وأوصى": نافع وابن عامر. (انظر: "السبعة": ١٧١، و"النشر" ٢٤٢/١، و"الإتحاف" ٤١٨/١).

(٢) في مصاحف أهل المدينة بألف، وفي مصاحف أهل العراق بغير ألف. (انظر: "المقنع": ٥٩٤).

(٣) وهكذا قرأها: "وسارعوا": ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي، وقرأها: "سارعوا": نافع وابن عامر. (انظر: "السبعة": ٢١٦، و"النشر" ٢٢٢/١-٢٢٣، و"الإتحاف" ٤٨٨/١).

(٤) في مصاحف أهل المدينة بغير واو، وفي مصاحف أهل العراق بالواو. (انظر: "المقنع": ٥٩٤).

رابعًا: أن عثمان (ﷺ) -بعد انتهاء كتابة المصاحف- ألزم الناس بالقراءة على ما لا يخالف ما كُتب فيها، وبادر -لأجل ذلك- إلى إرسال المصاحف التي كتبتها اللجنة إلى الأقطار الإسلامية، وأرسل مع كل مصحف قارئًا توافق قراءته في الأكثر الأغلب هذا المصحف، فأمر زيد بن ثابت أن يُقرئ بالمصحف المدني، وأرسل عبد الله بن السائب مع المصحف المكي وأمره أن يُقرئ به، ومع الكوفي أبا عبد الرحمن السُّلَمي، ومع البصري عامر بن عبد القيس[1].

قال الإمام ابن الجزري: "المصحف كتب على حرف واحد، لكن لكونه جُرِّد عن النقط والشكل احتمل أكثر من حرف؛ إذ لم يترك الصحابة إدغامًا، ولا إمالةً، ولا تسهيلاً، ولا نقلاً، ولا نحو ذلك مما هو من باقي الأحرف الستة، وإنما تركوا ما كان قبل ذلك من زيادة كلمات ونقص أخرى، ونحو ذلك مما كان مباحًا لهم القراءة به"[2]، أي: فيما قبل العرضة الأخيرة.

وعلى هذه الآراء الثلاثة السابقة يتنزل الخلاف في علاقة القراءات -والمقصود بها: القراءات العشر المتواترة بطبيعة الحال- بالأحرف السبعة.

فمن ثم يمكن القول إن في هذه العلاقة ثلاثة آراء، يمكن أن تنسب إلى أصحاب الآراء السابقة حول بقاء الأحرف السبعة.

وهذه الآراء الثلاثة هي:

الأول: أن القراءات العشر هي حرف واحد من الأحرف السبعة: وهذا هو

---

(١) انظر : مناهل العرفان" ١/٤٠٣-٤٠٤.

(٣) "منجد المقرئين": ١٨٤.

وانظر كلامًا نحو هذا، مع زيادة بسط وتمثيل، لأبي العباس أحمد بن عمار المقرئ، فيما نقله أبو شامة في "المرشد الوجيز": ١٤٠-١٤٢، وابن الجزري نفسه في "منجد المقرئين": ١٨٢-١٨٤.

مقتضى رأي من ذهب إلى بقاء حرف واحد من الأحرف السبعة، وذهاب الستة الأخرى، بل صرح بعضهم بذلك، كما نقلناه من كلام الطبري.

والثاني: أن القراءات العشر بمجموعها هي الأحرف السبعة: وهذا هو مقتضى رأي من ذهب إلى أن الأحرف السبعة باقية كلها.

والثالث: أن القراءات العشر هي جزء من الأحرف السبعة من غير تعيين: وهذا هو مقتضى رأي من ذهب إلى بقاء بعض الأحرف السبعة لا على التعيين.

والمختار هو الرأي الثالث، وهو ما يمكن نسبته إلى جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين، إذ إنهم ذهبوا إلى أن المصاحف العثمانية "مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط"(١)، وبما أن القراءات العشر تعود كلها إلى ذلك، فهي جزء من الأحرف السبعة.

يقول الإمام مكي بن أبي طالب: "هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم، وصحت روايتها عن الأئمة، إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن"(٢).

ويقول أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي المقرئ:

"أصح ما عليه الحذاق من أهل النظر في معنى ذلك أن ما نحن عليه في وقتنا هذا من هذه القراءات هو بعض الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن.

وتفسير ذلك أن الحروف السبعة التي أخبر عنها النبي (ﷺ) أن القرآن نزل عليها تجري على ضربين:

أحدهما: زيادة كلمة ونقص أخرى، وإبدال كلمة مكان أخرى، وتقديم كلمة على أخرى، فهذا الضرب وما أشبهه متروك، لا تجوز القراءة به.

والضرب الثاني: ما اختلف القراء فيه من إظهار، وإدغام، وروم، وإشمام،

---

(١) "النشر" ١/٣١.

(٢) "الإبانة": ٢-٣.

وإبدال حركة بأخرى، وياء بتاء، وواو بفاء، وما أشبه ذلك من الاختلاف المتقارب.

فهذا الضرب هو المستعمل في زماننا هذا، وهو الذي عليه خط مصاحف الأمصار.

فثبت بها أن هذه القراءات التي نقرؤها هي بعض من الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، استعملت لموافقتها المصحف الذي اجتمعت عليه الأمة، وتُرِك ما سواها من الحروف السبعة؛ لمخالفته لمرسوم خط المصحف"[1].

(١) "المرشد الوجيز": ١٤٠-١٤٢ باختصار.

المبحث الثاني

نشأة القراءات والمراحل التي مرت بها

المطلب الأول: النشأة في زمن الوحي:

مصدر القراءات، كما بينا في المبحث السابق، هو الوحي النازل على النبي (ﷺ)؛ فمن ثم تعود نشأة القراءات وبدايتها الأولى إلى زمن الرسول (ﷺ) الذي منه أُخذت، ثم انتقلت من بعده في مرحلة بعد أخرى.

فإذا كانت القراءات تعود إلى الوحي، فمتى كان نزولها؟ هل كان ذلك بمكة أم بالمدينة؟ في ذلك ثلاثة أقوال[1]:

القول الأول: أن بداية نزول القراءات كان في مكة:

ويستدل على ذلك بما يلي:

١- أن الأحاديث الواردة في نشأة القراءات تفيد ذلك؛ ومنها قوله (ﷺ): "أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف"[2]، وقوله (ﷺ): "إنَّ هذا القرآن أُنزلَ على سبعة أَحرفٍ، فاقرؤوا ما تيسرَ منهُ"[3].

فعموم هذين الحديثين وأشباههما يفيد نزول القراءات مع نزول القرآن، وأنها

---

(١) انظر في ذلك: "في رحاب القرآن الكريم" ١/٢٣٢-٢٣٤، و"القراءات أحكامها ومصدرها": ٤٦-٤٨، و"صفحات في علوم القراءات": ٣٠-٣٣، و"دراسات في علوم القرآن الكريم": ٣٤٣-٣٤٤.

(٢) متفق عليه من حديث ابن عباس (رضي الله عنهما)؛ أخرجه البخاري (٣٢١٩)، ومسلم (٨١٩) و(٤٩٩١).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤١٩) و(٤٩٩٢) و(٥٠٤١)، ومسلم (٨١٨)، والترمذي (٢٩٤٣)، والنسائي (٩٣٧)؛ من حديث عمر (رضي الله عنه)؛

رافقته في نزوله، وكان بداية ذلك في مكة، واستمر كذلك في المدينة.

٢- أن معظم سور القرآن سور مكية، والسور المكية فيها ما في السور المدنية من تعدد القراءات، ولا دليل يدل على أنها نزلت في مكة من غير هذا التعدد، ثم تكرر نزول بعضها -الذي فيه قراءات- في المدينة مرة أخرى.

ومن ثم فإن ذلك يدل على أن هذه السور المكية، التي فيها تعدد في قراءة بعض مواضعها، نزلت مرة واحدة في مكة.

القول الثاني: أن بداية نزول القراءات كان في المدينة:

ويستدل على ذلك بأمور، منها:

١- بعض الأحاديث الواردة في رخصة الأحرف السبعة فيها ما يدل دلالة صريحة على نزول هذه الأحرف -التي هي أصل القراءات- في المدينة، فمن ذلك:

أ- حديث أن النبي (ﷺ)، كان عند أَضَاة بني غفار حين أتاه جبريل، وأضاة بني غفار مكان في المدينة[1].

فعن أُبيّ بن كعب (رضي الله عنه) أنَّ النبي (ﷺ) كانَ عندَ أَضاةِ بَني غِفَار. قال: فأَتاه جبريلُ (عليه السلام) فقال: إنَّ الله يأمرك أن تَقرأَ أُمتُكَ القرآن على حرْفٍ. فقال: "أَسأَل اللهَ معافاتَهُ ومغفرتَهُ، وإنَّ أُمتي لاَ تُطيقُ ذلكَ"، ثمَّ أَتاهُ الثانيةَ، فقال: إنَّ اللهَ يأمرك أنْ تقرأ أمتُك القرْآن على حرْفيَنِ، فقال: "أَسأل اللهَ معافاتَه ومغفرته؛ وَإِنَّ أُمتي لا تُطيق ذلكَ"، ثم جاءه الرابعةَ، فقال: **إنَّ اللهَ يَأمُرك أَنْ تقرأ أُمتُكَ القرآن عَلَى سَبعة**

(١) "أَضَاة بني غفار": هي الماء المستنقع كالغدير، وهو موضع بالمدينة المنورة؛ وينسب إلى بني غِفَار؛ لأنهم نزلوا عنده.

انظر: "شرح مسلم" للنووي ١٠٤/٦، و"فتح الباري" ٣٦/٩.

أحرفٍ، فَأيُّما حَرفٍ قَرَؤوا عليهِ فَقَدْ أَصَابوا(١).

ب- حديث أن رسول الله (ﷺ) لقي جبريل عند أحجار المروة، وهو مكان بالمدينة. فعن أُبي بن كعب (رضي الله عنه) قال: لَقِيَ رسولُ الله (ﷺ) جِبريل عندَ أَحْجار المروَة، فقال رسول الله (ﷺ) لجبريل: "إِنّي بعثتُ إِلى أُمَّةٍ أُمِّيّين؛ فيهم الشيخُ الفاني، والعجوزُ الكبيرةُ، والغلامُ". قال: فَمُرْهُمْ **فَلْيَقْرؤوا القرْآنَ عَلَى سبعة أَحرفٍ**. وفي لفظ: "فَمَنْ قرأ بحرف منها فهو كما قرأ"(٢).

ج- بعض الروايات التي تذكر أن الخلاف بين الصحابة كان في المسجد، والمسجد هو مسجد المدينة.

فعن أُبي بن كعب (رضي الله عنه) قال: كنتُ في المسجد، فدخل رجلٌ يصلي، فقرأ قراءةً أنكرتُهَا عليه، ثم دخل آخر، فقرأ قراءةً سوى قراءة صاحبه، فلمَّا قضينَا الصلاة دخلنَا جميعًا على رسول الله (ﷺ)، فقلتُ: إنَّ هذا قرأَ قراءةً أَنكرتها عليهِ، ودخل آخر فقرأ سوى قراءةِ صاحبه، فأَمرهما رسول الله (ﷺ) فقرآ، فحسّن النبي (ﷺ) شأنهما، فسُقِطَ في نفسي منَ التكذيبِ ولا إذْ كنتُ في الجاهلية(٣)، فلمَّا رأَى

---

(١) أخرجه مسلم (٨٢١)، وأبو داود (١٤٧٨)، والنسائي (٩٣٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢١١٧٢) و(٢١١٧٧)، والترمذي (٢٩٤٤) وقال: "حسن صحيح"، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٠٩٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٠١٨).

(٣) قوله: "فسُقِط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية": معناه: وسوس له الشيطان من التكذيب أشد مما كان عليه في الجاهلية؛ لأنه كان في الجاهلية غافلاً، فقد اعترته دهشة وحيرة، وأصابته نزغة من الشيطان؛ ليشوش عليه حاله، ويكدر عليه وقته، فقد عظم عليه من اختلاف القراءات ما ليس عظيمًا في واقع الأمر؛ لكنه لما لم تكن رخصة الأحرف السبعة قد تبينت له نزغ الشيطان في نفسه من جراء تصويب النبي (ﷺ) قراءة كل من هؤلاء المختلفين في القراءة.

ولما رأى النبي (ﷺ) ذلك من أبيّ نبهه، بأن ضرب على صدره، فأعقب ذلك انشراح صدره، وزوال ما كان قد نزغ الشيطان في نفسه، فلما ظهر له قبح هذه النزعات، خاف من الله=

رسولُ الله (ﷺ) ما قد غشيني ضربَ في صدْري، ففضتُ عرقًا، وكأَنَّمَا أنظرُ إلى اللهِ (ﷻ) فرَقًا، فقال لي: "يا أُبيُّ، أُرسلَ إليَّ: أَن اقرأ القرآنَ على حرفٍ، فرددتُ إليهِ: أَنْ هوِّنْ على أُمتي، فردَّ إلىَّ الثانيةَ: اقرأهُ على حرفينِ، فرددتُ إليهِ: أنْ هوِّن على أُمتي، فردَّ إلىَّ الثالثةَ: **اقرأه على سبعةِ أحرفٍ**، ولكَ بكلِّ رَدَّةٍ رددتُكها مسألةٌ تسألُنيها، فقلتُ: اللهمَّ اغفر لأُمتي، وأخرتُ الثالثةَ ليومٍ يرغبُ إلىَّ الخلقُ كلهمْ حتى إبراهيمُ (ﷺ)"[(١)].

د- الأحاديث التي ذكرت الخلاف بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم في القراءة، وهشام أسلم يوم فتح مكة.

فعن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، قال: سمعتُ هشام بن حكيم يقرأُ سورة "الفرقان" في حياةِ رسول الله (ﷺ)، فاستمعتُ لقراءَتهِ، فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة، لم يُقرِئنيها رسول الله (ﷺ)، فكدتُ أساوره[(٢)] في الصلاة، فانتظرته حتى سلم، ثمَّ لبّبْتُه بردائه[(٣)] -أوْ بردائي-، فقلت: منْ أَقرأَك هذهِ السورة؟ قال: أَقرأَنيهَا رسول الله

=تعالى، وفاض بالعرق حياءً، فكان هذا الخاطر من قبيل ما قال فيه النبي (ﷺ) حين سألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به؛ قال: "وقد وجدتموه؟". قالوا: نعم. قال: "ذلك صريح الإيمان": أخرجه مسلم (١٣٢) من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه).
وانظر: "شرح مسلم" للنووي ١٠٢/٦، و"تفسير القرطبي" ٨٢/١-٨٣.

(١) أخرجه مسلم (٨٢٠)، وأبو داود (١٤٧٨)، والنسائي (٩٣٩).

(٢) "كدت أساوره": أي: كدت آخذ برأسه، أو: كدت أواثبه، وهو الأشبه بالصواب. (انظر: "الفتح" ٣٣/٩)، والمعنى: كدت ولم أفعل. (انظر: "كشف المشكل من حديث الصحيحين" ٧٩/١).

(٣) "لبَّبْتُه بردائه": أي: جمعت عليه ثيابه عند لَبَّته؛ لئلا يتفلت مني. ("الفتح" ٣٣/٩). [واللَّبَّة: موضع القلادة من العنق؛ كما في "المعجم الوسيط": ٨١١]. والتلبيب: جمع الثِّيَاب عِنْد الصَّدْر فِي الْخُصُومَة والجر. ("عمدة القاري" ١٩٥/٢٥).

(ﷺ). قلت له: كذبت[1]، فوالله إن رسول الله (ﷺ) أقرأني هذه السورة التي سمعتكَ تقرؤها، فانطلقتُ أقوده إلى رسول الله (ﷺ)، فقلتُ: يا رسول الله، إنّي سمعت هذا يقرأُ بسورةِ "الفرقانِ" على حروفٍ لم تُقْرِئْنيهَا، وأنت أَقْرَأْتني سورة "الفرقانِ"، فقال رسول الله (ﷺ): "أرسله يا عمرُ. اقرأْ يا هشامُ"، فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرؤها. قال رسول الله (ﷺ): "هكذا أُنزلت"، ثم قال رسولُ الله (ﷺ): "**إنَّ هذا القرآن أُنزلَ على سبعة أَحرفٍ، فاقرؤوا ما تيسرَ منهُ**"[2].

٢- أن القراءات نزلت بالمدينة؛ لأنها نزلت للتيسير على الأمة؛ بسبب اختلاف اللهجات، ولم تكن الحاجة ماسة إلى ذلك إلا في الفترة المدنية، وبخاصة مع دخول طوائف من شتى القبائل في الإسلام، وقد كانت لهذه لقبائل في العصر الجاهلي لهجاتها المحلية، وكان يجمع هذه اللهجات إطار عام، بحيث إنها كانت متفقة متقاربة في الشطر الأعظم من مفرداتها وتعابيرها، ولم يكن يفصل بينها ما يجعلها منفصلة عن بعضها البعض انفصالاً كبيرًا، بل كانت هذه اللهجات منضبطة بالإطار العام لأصل اللغة العربية[3]، ولكن مع هذا الإطار العام كان لكل قبيلة -أو مجموعة من القبائل- خصائص في لهجتها المحلية، تتميز بها عن غيرها؛ من حيث الأصوات، أو النواحي الصرفية، أو الإعرابية، أو غيرها[4].

---

(١) "كذبتَ": فيه إطلاق الكذب بحسب غلبة الظن، أو هو إطلاق الكذب على الخطأ؛ لأن أهل الحجاز يطلقون الكذب في موضع الخطأ. ("الفتح" ٣٣/٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤١٩) و(٤٩٩٢) و(٥٠٤١)، ومسلم (٨١٨)، والترمذي (٢٩٤٣)، والنسائي (٩٣٧).

(٣) انظر: "الأحرف السبعة وموقف القراءات منها": ٢٧-٢٨.

(٤) انظر أمثلة شتى لبعض هذه الخصائص في: "الصاحبي": ٢٥-٢٧، و"المزهر" ١٧٥/١ وما بعدها.

القول الثالث: أن بداية نزول القراءات كان في مكة، لكن الإذن باستخدامها كان في المدينة:

وهذا القول يحاول أن يجمع بين القولين الأوَّلين؛ فبداية نزول القراءات – بحسب هذا القول– كان في مكة مع بداية نزول القرآن، لكن لم تكن هناك حاجة إلى استخدامها؛ وذلك لوحدة اللغة في مكة وما جاورها، خلافًا لما حدث بعد الهجرة، حيث دخلت في الإسلام قبائل مختلفة اللهجات، فكان ورود أحاديث الأحرف السبعة إشعارًا بالإذن فقط، وإعلامًا بالرخصة فحسب.

وأيًّا ما كان الراجح من هذه الآراء فالمقطوع به ما دامت القراءات تعود إلى الرسول (ﷺ) أن نشأتها كانت في عهده، وبدايتها الأولى كانت في حياته (ﷺ).

المطلب الثاني: المراحل التي مرت بها القراءات:

بعد هذه النشأة مرت القراءات بمرحلتين أساسيتين[1]؛ الأولى: مرحلة ما قبل التدوين: وفيها كانت تنتقل القراءات شفاهة، والثانية: مرحلة التدوين: وفيها دُوِّنت القراءات، على اختلاف أنواع التدوين.

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل تدوين القراءات:

ويمكن تقسيمها إلى فترتين:

---

(١) انظر فيما يأتي: من كتب المتقدمين: "المرشد الوجيز": ١٥٠ وما بعدها، و"النشر" ١/٧–٩، و"منجد المقرئين": ٩٥ وما بعدها.

ومن كتب المعاصرين: "في رحاب القرآن الكريم" ١/٢٦٥ وما بعدها، و"صفحات في علوم القراءات": ٣٣ وما بعدها، و"المدخل لدراسة القرآن الكريم": ٣٤٤ وما بعدها، و"مقدمات في علوم القراءات": ٥٤ وما بعدها.

وفي كتب المعاصرين أشكال أخرى من التقسيم، لكني ارتضيت ما أثبته، والأمر قريب إن شاء الله.

الفترة الأولى: القراءات في عصر الرسول (ﷺ):

ويمكن إجمال هذه الفترة في النقاط التالية:

– كان جبريل (عليه السلام) ينزل على النبي (ﷺ) بالقرآن والقراءات، ويعلمه، ويتدارس معه في رمضان ما نزل من ذلك طوال العام، فكان النبي (ﷺ) يتلقى القراءات كما يتلقى القرآن، أو: حين يتلقى القرآن.

– كان النبي (ﷺ) يقوم –أولاً بأول– بتبليغ ما نزل عليه من القرآن والقراءات إلى الصحابة؛ امتثالاً لقوله تعالى: ﴿**وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ**﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وقوله سبحانه: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ**﴾ [المائدة: ٦٧].

وقد ورد عن عثمان وابن مسعود وأبي (رضي الله عنهم) أن رسول الله (ﷺ) كان يقرئهم العشر الآيات، فلا يجاوزونها إلى عشر أخرى حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، فيعلمهم العلم والعمل جميعًا.

وربما أقرأ النبي (ﷺ) أحد الصحابة ببعض اختلاف عما يقرئه لصحابي آخر في نفس المواضع القرآنية، فكان كل واحد منهم (رضي الله عنهم) يقرأ كما تعلم من النبي (ﷺ).

– كان بعض المسلمين –في هذه المرحلة– يعلم بعضهم بعضًا آيات القرآن وسوره، وكان ذلك بأمر النبي (ﷺ) وإقراره، ومن أمثلة ذلك:

١– كان خباب بن الأرتّ (رضي الله عنه) يتردد على فاطمة بنت الخطاب وزوجها (رضي الله عنهما) يعلمهما القرآن، كما ورد في قصة إسلام عمر بن الخطاب (رضي الله عنه).

٢– أرسل النبي (ﷺ) مصعب بن عمير إلى المدينة، قبل الهجرة إليها؛ ليعلم الناس الإسلام والقرآن، فكان أول من نزل بها من المهاجرين، وكان معه –كما ورد في بعض الروايات– ابن أم مكتوم، وقد نزل مصعب بدار سميت دار القراء،

وكان هو نفسه يسمى بالمقرئ.

٣- وبعد الهجرة كان الرجل إذا هاجر إلى النبي (ﷺ) دفعه النبي (ﷺ) إلى رجل من الحفاظ؛ ليعلمه القرآن.

٤- ولما فتح النبي (ﷺ) مكة ترك فيهم معاذ بن جبل (رضي الله عنه)؛ لتعليم المسلمين القرآن.

ومن خلال ذلك تكونت طبقة من الصحابة، عرفت في التاريخ والسيرة بـ (القراء)، وهو بداية نشوء هذا المصطلح، وشهرتهم بهذا اللقب تعطينا صورة جليّة عن مدى انتشار القراءة والقراءات في هذه المرحلة.

ومن خلال ما بين أيدينا من روايات عرفنا أسماء بعض الصحابة الذين حفظوا القرآن عن ظهر قلب في زمن النبي (ﷺ)، ومن أشهرهم: الخلفاء الأربعة، وأبي بن كعب (ت ٢٠)[١]، وعبد الله بن مسعود (ت ٣٢)، وأبو الدرداء (ت ٣٢)، وأبو موسى الأشعري (ت ٤٢)، وزيد بن ثابت (ت ٤٥)، وغيرهم (رضي الله عنهم)[٢].

قال الذهبي بعد أن سرد تراجم الصحابة السابقين: "فهؤلاء هم الذين بلغنا أنهم حفظوا القرآن في زمن النبي (ﷺ)، وأخذ عنهم مَنْ بعدهم عرضًا، وعليهم دارت الأسانيد بالقراءات العشر، وقد جمع القرآنَ غيرُهم من الصحابة"[٣].

وكانت قراءات هؤلاء الصحابة تختلف؛ ومن ثم بدأت وجوه القراءة المختلفة تأخذ طريقها في الرواية، ومسارها في النقل، وكان شيوع ظاهرة اختلاف القراءات منذ عهد الرسول (ﷺ) بعد الهجرة، كما تدل على ذلك بعض الوقائع، مثل واقعة

---

(١) التواريخ من هنا إلى آخر البحث بالتقويم الهجري.

(٢) انظر: "المرشد الوجيز": ٤٠-٤٢، و"الإتقان" ١٩٩/١ و٢٠٢-٢٠٣.

(٣) "معرفة القراء الكبار" ١٢٥/١.

اختلاف عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم (رضي الله عنهما)، وغيرها[1].

الفترة الثانية: القراءات في زمن الصحابة والتابعين:

وبدأت هذه المرحلة بعد وفاة النبي (ﷺ)، ويمكننا إجمالها في النقاط التالية:

– تتلمذ جماعة من الصحابة والتابعين لجماعة من كبار الصحابة القراء، يقرؤون عليهم، ويأخذون عنهم القراءات، فقد قرأ أبو هريرة وابن عباس وعبد الله بن السائب المخزومي وعبد الله بن عياش وأبو العالية الرياحي على أبي بن كعب، وقرأ المغيرة بن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي على عثمان بن عفان، وقرأ الأسود بن يزيد النَّخَعي على ابن مسعود.

– بدأ في هذه الفترة أخذ بعض وجوه القراءات المختلفة ونقلها بالرواية، وشيوع ظاهرة اختلاف القراءات، وذلك في النصف الأول من القرن الأول.

– لما كثرت القراءات، وظهر الشذوذ فيها، وكثر النزاع بين المسلمين فيها، حتى وصل إلى حد تكفير بعضهم بعضًا، أمر عثمان (رضي الله عنه) –وهو خليفة المسلمين حينئذ– بنسخ المصاحف، وكتابتها على حرف واحد، فقامت اللجنة التي شكلها لذلك بهذا الأمر خير قيام، لكن هذه الكتابة كانت –لخلوها من النقط والشكل– تتسع لأوجه من القراءات الصحيحة المتواترة التي كان عليها كثير من المسلمين حينئذ.

– أرسل عثمان (رضي الله عنه)، مع كل مصحف أنفذه، قارئًا توافق قراءتُه قراءةَ أهل المصر التي وجه إليه مصحفه غالبًا، وقد أمر بإلغاء بقية الأوجه التي كان يُقْرأ بها القرآن، ولا توافق رسم هذا المصحف، ولا يحتملها ذلك الرسم[2].

والمشهور أن هذه المصاحف كانت خمسة مصاحف –على ما قاله ابن

---

(١) سبق تخريج هذه الواقعة قريبا.

(٢) انظر ما سبق في المبحث الأول.

حجر والسيوطي[1]–، ومن ثم فقد أُرسل عبد الله بن السائب المخزومي (ت في حدود ٧٠) إلى مكة، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي عبد الله بن حبيب (ت بعد ٧٠) إلى الكوفة، وعامر بن عبد قيس (ت حوالي ٥٥) إلى البصرة، والمغيرة بن أبي شهاب المخزومي (ت بعد ٧٠) إلى الشام، وبقي زيد بن ثابت (ت ٤٥) مقرئًا في المدينة.

وكان ذلك في حدود سنة ثلاثين من الهجرة[2].

– أقبل الناس على تلك المصاحف، وتلقوها من مقرئيها، فكان في كل مصر جماعات من القراء، ومن أشهرهم –بالإضافة إلى من أرسلوا مع المصاحف–[3]:

١– في المدينة: معاذ بن الحارث، المعروف بمعاذ القارئ (ت ٦٣)، وسعيد بن المسيَّب (ت ٩٤)، وعروة بن الزبير (ت ٩٥)، وعمر بن عبد العزيز (ت ١٠١)، وعطاء بن يسار (ت ١٠٣)، وسالم بن عبد الله بن عمر (ت ١٠٦)، وغيرهم.

٢– في مكة: عبيد بن عمير (ت ٧٤)، ومجاهد بن جبر (ت ١٠٣)، وطاووس بن كيسان (ت ١٠٦)، وعطاء بن أبي رباح (ت ١١٥)، وعبد الله بن أبي مليكة (ت ١١٧)، وغيرهم.

٣– في الكوفة: عمرو بن شرحبيل (ت ٦٣)، وعلقمة بن قيس (ت ٦٢)، ومسروق بن الأجدع (ت ٦٣)، وعبيدة بن عمرو السلماني (ت ٧٢)، وإبراهيم بن يزيد النخعي (ت ٩٦)، وغيرهم.

٤– في البصرة: يحيى بن يعمر العدواني (ت ٩٠)، ونصر بن عاصم الليثي

---

(١) انظر: "فتح الباري" –ط: الريان– ٦٣٧/٨، و"الإتقان" ١٧٢/١.

(٢) "مقدمات في علم القراءات": ٥٧.

(٣) انظر: "النشر" ٧/١ وما بعدها، و"الإتقان": ٢٠٤/١–٢٠٥.

(ت قبل ١٠٠)، وأبو رجاء العطاردي (ت ١٠٥)، والحسن البصري (ت ١١٠)، ومحمد بن سيرين (ت ١١٠)، وغيرهم.

٥- في الشام: خليفة بن سعد صاحب أبي الدرداء، وغيره.

- ونستطيع أن نميز في عصر التابعين -وبدايات عصر تابعي التابعين- فترة داخل هذه الفترة الثانية، يمكن أن نطلق عليها: "فترة التخصص في القراءات"[١]، حيث تجرد قوم من هؤلاء وأولئك للقراءة وأخذ القراءات، واعتنوا بضبط القراءة أتم ضبط، سواء في ذلك ضبط الألفاظ، وتجويد الكلمات، وتحرير القراءات، وتحقيق الروايات، وكرسوا لذلك حياتهم، حتى شارع ذكرهم، وصاروا أئمة يقتدى بهم في القراءة، حتى أجمع أهل بلدهم على تلقي القراءة منهم بالقبول والتسليم[٢].

ولتصديهم للقراءة، وإفناء أعمارهم في إقراء الناس القرآن، نُسبت القراءات إليهم، فإضافة هذه القراءات إلى هؤلاء الأئمة القراء يراد به -كما يقول أبو عمرو الداني وابن الجزري[٣]- أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه الذي قرأ به، وآثره على غيره، وداوم عليه، ولزمه، حتى اشْتُهِر وعُرف به، وقُصد فيه، وأُخذ عنه؛ فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد.

ومن هؤلاء الأئمة القراء[٤]:

١- في المدينة: **أبو جعفر يزيد بن القعقاع** (ت ١٣٠)، وشيبة بن نِصَاح (ت ١٣٠)، و**نافع بن أبي نُعَيْم** (ت ١٦٩)، وغيرهم.

---

(١) انظر: "صفحات في علوم القراءات": ٣٧.

(٢) انظر: "صفحات في علوم القراءات": ٣٧، و"دراسات في علوم القرآن الكريم": ٣٤٦.

(٣) انظر: "الأحرف السبعة للقرآن" للداني: ٦١، و"النشر" لابن الجزري ٥٢/١.

(٤) انظر: "النشر" ٨/١-٩، و"الإتقان" ٢٠٥/١.

٢- في مكة: **عبد الله بن كثير** (ت ١٢٠)، وحميد بن قيس الأعرج (ت ١٣٠)، ومحمد بن مُحَيْصن (ت ١٢٣)، وغيرهم.

٣- في الكوفة: يحيى بن وثَّاب (ت ١٠٣)، و**عاصم بن أبي النَّجود** (ت ١٢٩)، وسليمان بن مهران الأعمش (ت ١٤٨)، و**حمزة بن حبيب الزيات** (ت ١٥٦)، و**الكسائي علي بن حمزة** (ت ١٨٩)، وغيرهم.

٤- في البصرة: عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١٢٩)، وعيسى بن عمر (ت ١٤٩)، و**أبو عمرو بن العلاء** (ت ١٥٤)، وعاصم الجحدري (ت ١٢٨)، و**يعقوب الحضرمي** (ت ٢٠٥)، وغيرهم.

٥- في الشام: **عبد الله بن عامر** (ت ١١٨)، وعطية بن قيس الكلابي (ت ١٢١)، ويحيى بن الحارث الذِّمَاري (ت ١٤٥)، وغيرهم.

وبوسعنا القول إن هذه الفترة التي شهدت التخصص في القراءات كانت تمهيدًا للمرحلة التالية، وهي مرحلة التدوين؛ إذ إنها وفرت المادة العلمية المتميزة والواسعة لتدوين القراءات، والتأليف فيها، وظهور علم القراءات كفن مدون، له رجاله وأئمته والمتخصصون فيه.

المرحلة الثانية: مرحلة تدوين القراءات والتصنيف فيها:

يمكن القول إن بدايات هذه المرحلة كانت في أواخر المرحلة السابقة؛ إذ إن أوائل المصنفات التي عرفناها في القراءات كانت في فترة مبكرة، تعود وفيات أصحابها إلى أواخر القرن الأول، والقرن الثاني.

ونستطيع أن نقسم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات:

الأولى: فترة ما قبل تسبيع السبعة، وفيها دونت القراءات من غير تحديد عدد معين.

والثانية: فترة تسبيع السبعة، وفيها اقتصر التدوين على قراءات القراء السبعة

المعروفين.

والثالثة: فترة إضافة القراءات الثلاث المكملة للعشر.

الفترة الأولى: ما قبل تسبيع السبعة:

وقد ذهب الأكثرون إلى أن أبا عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) هو أول من صنف في القراءات[١]، لكن يبدو أن ذلك الحكم قد جانبه الصواب؛ إذ قد عرفنا علماء آخرين قبل أبي عبيد وضعوا كتبًا في القراءات.

ومن هؤلاء: يحيى بن يَعْمَر (ت ٩٠)، وأبان بن تغلب الكوفي (ت ١٤١)، ومقاتل بن سليمان (ت ١٥٠)، وأبو عمرو بن العلاء، وحمزة الزيات، والكسائي، ويعقوب الحضرمي، وغيرهم[٢]، وقد أوصل بعض الباحثين عددهم –منذ أول من عرفنا تصنيفه إلى ما قبل أبي عبيد– إلى تسعة عشر عالمًا[٣].

ولعل السبب في ذكر الكثيرين لأبي عبيد على أنه أول من صنف في القراءات، على الرغم من وجود هذه المؤلفات قبل كتابه، يعود إلى بعض الأمور، منها:

١– شهرة أبي عبيد، وكونه من أعلام العلماء والأئمة أصحاب الصيت الواسع، والبريق اللامع، والمصنفات الغزيرة المكينة في علوم كثيرة؛ كالحروف والقرآن، والفقه، والحديث، واللغة، والشعر[٤]؛ مما جعل كتابه في القراءات يطير

---

(١) انظر: "النشر" ١/٣٣–٣٤.

(٢) انظر: "القراءات أحكامها ومصدرها": ١١٤–١١٥، و"صفحات في علوم القراءات": ٤٠، و"علم القراءات": ٩٩–١٠٢، ومراجعها.

(٣) "صفحات في علوم القراءات": ٣٩، ناقلاً عن: "القراءات القرآنية" للدكتور عبد الهادي الفضلي: ٣١.

(٤) انظر ترجمته في: "سير أعلام النبلاء" ١٠/٤٩٠–٥٠٩، و"معرفة القراء الكبار" ١/٣٦٠–٣٦٥، و"البداية والنهاية" ١٤/٢٦٨–٢٧٠، و"غاية النهاية" ٢/١٧–١٨، و"تهذيب الكمال"

ذكره، ويذيع أمره، بحيث نُسي ما كان قبله، وكأنه لم يكن.

٢- أن مصنفات من كان قبله كانت بمثابة إرهاصات التأليف الناضج للقراءات، الذي كانت بدايته بعد ذلك على يد أبي عبيد، مما جعل الكثيرين يعتبرون كتاب أبي عبيد هو أول تأليف معتبر في القراءات، يستحق أن يذكر باعتباره الأول في هذا المضمار.

ولذلك قال ابن الجزري: "أول إمام **معتبر** جمع القراءات في كتاب واحد: أبو عبيد القاسم بن سلام"[١].

وبعد أبي عبيد تتابعت المؤلفات في القراءات إلى عصر ابن مجاهد (ت ٣٢٤)، الذي يُعَدُّ كتابه في القراءات الآتي ذكره بداية مرحلة جديدة مستقلة بذاتها.

ومن العلماء الذين جاءوا بين أبي عبيد وابن مجاهد، وعرفنا لهم مؤلفات في القراءات: أبو حاتم السِّجِسْتاني -سهل بن محمد- (ت ٢٥٥)[٢]، وأحمد بن جُبَيْر الكوفي (ت ٢٥٨)[٣]، وإسماعيل بن إسحاق المالكي البغدادي (ت ٢٨٢)[٤]، ومحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠)[٥]، وأبو بكر الدَّاجوني -محمد بن أحمد بن عمر- (ت ٣٢٤)[٦].

ويلاحظ في هذه المصنفات أن أصحابها لم يلتزموا ذكر عدد معين من

٣٥٤/٢٣.

(١) "النشر" ٣٤/١.

(٢) انظر: "معرفة القراء الكبار" ٤٣٦/١، و"النشر" ٣٤/١، و"غاية النهاية": ٣٢٠.

(٣) انظر: "النشر" ٣٤/١، و"الإتقان" ٢٠٦/١ و٢٢٤.

(٤) انظر: "معرفة القراء الكبار" ٤٤٨/١، و"النشر" ٣٤/١، و"الإتقان" ٢٠٦/١ و٢٢٤.

(٥) انظر: "معرفة القراء الكبار" ٥٢٧/١، و"النشر" ٣٤/١، و"الإتقان" ٢٠٦/١ و٢٢٤.

(٦) انظر: "النشر" ٣٤/١، و"الإتقان" ٢٠٦/١.

القراء وقراءاتهم، بل ذكر كل منهم ما تيسر له منهم، على حين كان القراء والمقرئون أضعاف من ذكروهم.

فقد ذكر أبو عبيد قراءات خمسة وعشرين قارئًا، منهم السبعة المعروفون، وذكر أحمد بن جبير قراءات خمسة من قراء الأمصار، وذكر أبو بكر الداجوني قراءات ثمانية من القراء، هم السبعة المعروفون ويعقوب الحضرمي، وذكر الطبري أكثر من عشرين قارئًا(١).

الفترة الثانية: تسبيع السبعة والاقتصار على جمع قراءات أصحابها:

والمراد بذلك: الاقتصار على جمع القراءات السبع المشهورة آنذاك، والمروية عن الأئمة الثقات في مؤلفات خاصة. وهؤلاء القراء السبعة أصحاب هذه القراءات هم: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو بن العلاء البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيون.

وقد بدأت هذه المرحلة بتصنيف الإمام ابن مجاهد –وهو: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (ت ٣٢٤)– لكتابه: "السبعة في القراءات"(٢).

وكان السبب في تصنيفه أن القراء كانوا قد كثروا، وكثرت قراءاتهم والروايات عنهم، وكان منهم المتقن وغير المتقن –وجميعهم موثوقون عند الناس غالبًا–؛ فأوشك ذلك أن يكون مدخلاً للاضطراب والتحريف في القراءات، ومن ثم في القرآن المجيد؛ مما جعل الحاجة تشتد إلى إمام من أئمة القراء النابهين، يضع

---

(١) انظر: "النشر" ١/٣٤.

(٢) وهو مطبوع بهذا الاسم، بتحقيق د. شوقي ضيف، لكن اسمه الأصلي غير معروف على وجه الدقة، مع اليقين بأنه لابن مجاهد. راجع في ذلك مقدمة التحقيق ص: ٤٠-٤١.

الأصول والأركان لقبول القراءات، ويختار طائفة من القراء الثقات المشهورين يُكتفى بقراءاتهم عمن سواهم.

فكان الإمام هو ابن مجاهد، الذي وُفِّق إلى استخلاص واستصفاء قراءات الأئمة الثقات المتقنين المشهورين؛ مع المبالغة في تنقيحها، والتثبت من تواتر ما يقبله منها، فجمع في كتابه: "السبعة" قراءات هؤلاء الأئمة القراء السبعة السابق ذكرهم، مع اختياره راويين لكل قارئ منهم(١).

ولم يكن الإمام ابن مجاهد بدعًا في تحديد العدد، ولا في ذكر هؤلاء السبعة؛ فمن ناحية تحديد العدد فقد برزت هذه الفكرة وطبقت في المؤلفات التي سبقته – وقد ذكرنا أمثلة منها قريبًا–، ومن ناحية تخصيص هؤلاء السبعة بالذكر والاقتصار عليهم فإنه مسبوق بمن ذكرهم في المصنفات المؤلفة في القراءات قبله؛ فقد ذكرهم أبو عبيد، كما ذكرهم أيضًا معاصر لابن مجاهد، وهو أبو بكر الداجوني، كما سبق قريبًا.

والسبب في الاقتصار على هؤلاء السبعة أنهم كانوا قد اشتهرت إمامتهم، وطالت أعمارهم التي أوقفوها على إقراء القرآن والقراءات، وكرسوها لهذه الغاية، فارتحل الناس إليهم، وأتوهم من كل حدب وصوب.

ومع إكبار معاصري ابن مجاهد ومن جاء بعده لصنيعه، وإجلالهم له، فقد ذهب جماعة منهم إلى لومه وتخطئته، بسبب اقتصاره على هؤلاء السبعة وترك غيرهم، فقال أبو العباس المهدوي –أحمد بن عمار– (ت بعد ٤٣٠): "لقد فعل مسبِّع هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على العامة؛ بإيهامه كلَّ من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر [أي: في أحاديث الأحرف السبعة]،

(٣) انظر: "صفحات في علوم القراءات": ٤١ و٤٤، و"مقدمات في علم القراءات": ٥٩ و١٦٨.

وليته إذ اقتصر: نقص عن السبعة أو زاد؛ ليزيل الشبهة"[١].

والحق أن ابن مجاهد لا ذنب له في خطأ من يظن أن القراءات السبع التي جمعها في كتابه هي الأحرف؛ لأن غرضه إنما كان -كما يقول أبو شامة- "أن يأتي بسبعة من القراء من الأمصار التي نفذت إليها المصاحف، ولم يمكنه ذلك في البحرين واليمن؛ لإعواز[٢] أئمة القراءة منهما، فأخذ بدلهما من الكوفة؛ لكثرة القراء بها"[٣].

فابن مجاهد لم يختر السبعة بلا ضوابط أو منهج، إنما اختارهم بعد اجتهاد طويل، ومراجعة متأنية، وصاحب ذلك توفيق إلهي؛ لإخلاصه وحسن قصده ونصيحته للأمة، الذي يصوره جوابه عمن سأله: لم لا تختار لنفسك قراءة تحمل عنك؟ فقال الإمام: "نحن إلى أن نُعْمِل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتُنا أحوج منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا"[٤].

ولذلك تلقى العلماء عمل ابن مجاهد بالقبول، وارتضوه، وقدموه، ولم ينتقده أحد في شيء يتعلق بالجانب العلمي الذي اشتمل عليه كتابه، بل تابعوه، وتداولوا ما فيه[٥].

ثم اشتهرت هذه القراءات السبع، وتداولها الناس، وكان لمكانة ابن مجاهد العلمية أثر كبير في هذه الشهرة[٦]، وقد كان في وقته (~) "انتهت إليه الرياسة في علم

---

(١) نُقِلَ عنه في: "النشر" ٣٦/١، و"فتح الباري" ٣٩/٩، و"الإتقان" ٢٢٣/١.

(٢) إعواز الشيء: قلته، أو عدم وجوده. انظر: "المعجم الوسيط": ٦٣٦.

(٣) "المرشد الوجيز": ١٦٢. وانظر كلام ابن مجاهد حول هذا الأمر في "السبعة": ٨٧.

(٤) "معرفة القراء الكبار" ٥٣٧/٢.

(٥) سوى أحرف يسيرة لا تكاد تذكر حُكِم عليها بالشذوذ، وأخرى شاذة عنده حُكِم لها بالتواتر. انظر: "مقدمات في علم القراءات": ٦٢.

(١) انظر ترجمته في: "سير أعلام النبلاء" ٢٧٢/١٥-٢٧٤، و"معرفة القراء الكبار" ٥٣٣/٢-

القراءة، وتقدم في ذلك على أهل ذلك العصر"[1]، فضلاً عما كان يتمتع به أصحاب القراءات السبع من مكانة علمية رفيعة[2].

ومن ثم توالي التأليف في القراءات السبع التي اختارها ابن مجاهد، **ومن أهم هذه المؤلفات التي أفردت للقراءات السبع:**

١- "التبصرة": لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧).

٢- "التيسير": لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤).

٣- "حرز الأماني ووجه التهاني" المعروف بـ "الشاطبية": لأبي القاسم الشاطبي (ت ٥٩٠)، وهي منظومة من ١١٧٣ بيتًا، نظم فيها كتاب "التيسير" للداني.

وعلى "الشاطبية" وضعت شروح كثيرة، من أبرزها:

أ- "فتح الوصيد في شرح القصيد": لعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٣).

ب- "إبراز المعاني من حرز الأماني": لأبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥).

ج .- "سراج القارئ المبتدي وتذكرة القارئ المنتهي"، والمعروف بـ "شرح ابن القاصح"، لابن القاصح (ت ٨٠١).

الفترة الثالثة: إضافة القراءات الثلاث المكملة للعشر:

في مرحلة لاحقة أضيفت إلى القراءات السبع قراءات ثلاث حكم لها بعض العلماء بالشهرة والاستفاضة، وحكم لها آخرون بالتواتر -وهو الصحيح-، وهي قراءات الأئمة: أبي جعفر المدني -يزيد بن القعقاع-(ت ١٣٠)، ويعقوب الحضرمي البصري -وهو ابن إسحاق- (ت ٢٠٥)، وخلف البزار البغدادي -

---

٥٣٨، و"البداية والنهاية" ٩٦/١٥، و"غاية النهاية" ١٣٩/١-١٤٢.

(٢) "المرشد الوجيز": ١٦٠ -ناقلاً عن أبي الحسن السخاوي- بتصرف.

(٣) انظر: "مقدمات في علم القراءات": ٦١.

وهو: ابن هشام- (ت ٢٢٩)، فاكتملت عدة القراءات عشر قراءات.

ومن المؤلفات التي أفردت لهذه القراءات الثلاث: كتاب "الدرة المضيّة" لابن الجزري (ت ٨٣٣)، وهو منظومة من ٢٤٠ بيتًا، جمع فيها ابن الجزري قراءات هؤلاء الأئمة الثلاثة.

ومن المؤلفات التي أفردت للقراءات العشر:

١- "المستنير": لأبي طاهر البغدادي (ت ٤٩٦).

٢- "إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي": لأبي العز القلانسي (ت ٥٢١).

٣- "تحبير التيسير": لابن الجزري.

وهو كتاب "التيسير" لأبي عمرو الداني مضافًا إليه القراءات الثلاث.

٤- "النشر في القراءات العشر": لابن الجزري.

٥- "طيبة النشر في القراءات العشر": لابن الجزري.

وهو منظومة في ١٠١٥ بيتًا، ضمنها كتابه: "النشر"، وله شروح كثيرة[١].

وهذه القراءات العشر باقية حتى الآن، تنقل من جيل إلى آخر بطريق التواتر، ولا يقرأ القرآن إلا بها، ولا يعدّ شيء غيرها قرآنًا.

(١) استفدت في إثبات الكتب المصنفة في القراءات السبع وما بعدها من: "صفحات في علوم القراءات": ٦٢-٦٤، و"مقدمات في علم القراءات": ١٦٨-١٧٥.

المبحث الثالث

أنـــواع القـــراءات

تنقسم القراءات عند القراء –على وجه الجملة– إلى نوعين[1]:

الأول: القراءات المقبولة: ويطلق عليها أيضًا: **القراءات المتواترة**، وهي التي استكملت شروط القراءة الصحيحة وأركانها.

والثاني: القراءات المردودة: ويطلق عليها أيضًا: **القراءات الشاذة**، وهي التي فقدت شروط القراءة الصحيحة، أو بعضها.

وفيما يلي نبذة عن كل نوع منهما.

المطلب الأول: القراءات المقبولة/ المتواترة:

وهي التي استجمعت شروط وأركان القراءة الصحيحة المقبولة، التي يُقرأ بها، ويُعتقد قرآنيتها، وهذه الشروط ثلاثة، وهي: موافقة العربية، وموافقة رسم المصحف، والتواتر[2].

الفرع الأول: شروط القراءة المقبولة:

الشرط الأول: موافقة العربية مطلقًا:

والمقصود: موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه، فمعنى هذا الشرط: أن توافق القراءة أيَّ وجه من وجوه النحو والإعراب في اللغة، وسواء في ذلك أن يكون هذا الوجه أفصح أو فصيحًا، مجمعًا عليه أو مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله، ما

---

(١) انظر: "القراءات الشاذة": لعبد الفتاح القاضي: ٥٠٢، و"في رحاب القرآن الكريم": ٤٢٥/١ وما بعدها.

(٢) انظر –على سبيل المثال–: "منجد المقرئين": ٧٩–٨١، و"النشر" ١٢/١–١٣، و"الإتقان" ٢١٠/١–٢١٣، و"غيث النفع": ٦–٧، و"مناهل العرفان" ٤٩٥/١–٥٠١، و"صفحات في علوم القراءات": ٤٩–٥٨، و"مقدمات في علم القراءات": ٦٩–٧١.

دامت القراءة مستكملة بقية الشروط[١].

وليس معنى هذا الشرط أن قواعد اللغة هي الحاكمة على صحة القراءات – ومن ثم على القرآن ذاته–، لكن القرآن لما كان نازلاً بلغة العرب، فإن من المحال أن يكون فيه ما يخالف لغتهم مخالفة كلية.

ولذلك فإن هذا الشرط يعدّ أضعف الشروط الثلاثة؛ لأن القراءة إذا جمعت الشرطين الآخرين، فلابد أن تكون موافقة للعربية لا محالة، سواء أكانت هذه الموافقة في قاعدة مشهورة يعرفها النحويون أو جمهورهم، أم في قاعدة غير مشهورة لا يعرفها الجم الغفير منهم؛ لذا فالمعول عليه هو: الشرطان الآخران.

لذلك يقول الإمام أبو عمرو الداني: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياسُ عربية، ولا فشوُّ لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها"[٢].

وما ذلك إلا لأن "علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى، وكلام رسوله (ﷺ)، وكلام العرب، فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحَكَم على علماء النحو وما قعَّدوا من قواعد، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه، لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة نحكِّمها فيه، وإلا كان ذلك عكسًا للآية، وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية"[٣].

وكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو –أو كثير منهم–، ولم يُعتبر إنكارهم، ولم يلتفت إليه، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها.

---

(١) انظر: "النشر" ١/١٠، و"مناهل العرفان" ١/٤٩٩.

(٢) نقله عنه ابن الجزري في: "منجد المقرئين": ٢٠٣، و"النشر" ١/١٠-١١.

(٣) "مناهل العرفان" ١/٥٠٠.

ويكثر هذا الإنكار لدى النحاة البصريين؛ "لأن ما ورد قليلاً عن العرب لا يعدونه فصيحًا، ولا يجعلونه قاعدة، بل يسمونه شاذًّا، وهذا من اصطلاحاتهم، ومثل هذه اللغات التي لم تنقل فيها شواهد كثيرة قد تكون فصيحة، ولكن هؤلاء النحاة مفتونون بقواعدهم، لكن ليس لهم أن يجعلوا قواعدهم حجة على عربي"[(١)]، فضلاً عن أن يجعلوها حجة على القراءات الصحيحة المتواترة، ولسنا متعبدين – كما يقول أبو حيان[(٢)]– بقول نحاة البصرة ولا غيرهم.

وهناك أمثلة معروفة لما أنكره بعض النحاة من القراءات، وهي ثابتة متواترة، ولم يؤثر إنكارهم في قبولها والقراءة بها، حتى وصلتنا متواترة. ومن أشهر هذه الأمثلة:

– قراءة حمزة: ﴿**وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ**﴾ [النساء: ١] –بجر (الأرحام)[(٣)]–.

– وقراءة ابن عامر: ﴿**وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهُمْ**﴾ [الأنعام: ١٣٧] –ببناء (زين) للمجهول، ورفع (قتل)، ونصب (أولادهم)، وجر (شركائهم)[(٤)]–.

---

(١) "تفسير المنار" ٣٣٣/٤ بتصرف يسير.

(٢) "البحر المحيط" لأبي حيان ١٥٩/٣.

(٣) وقرأها بقية العشرة بنصب الميم. انظر: "السبعة": ٢٢٦، و"النشر" ٢٤٧/٢، و"البدور الزاهرة": ١٣٦.
وانظر في الدفاع عن قراءة حمزة، وتوجيهها: "إعراب القراءات السبع" ١٢٧/١–١٢٩، و"تفسير القرطبي" ١٠/٦–١٣. وانظر أيضًا: "توجيه مشكل القراءات": ١٨٤–١٨٩.

(٤) وقرأها بقية العشرة: ﴿**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ**﴾ –ببناء (زين) للمعلوم، ونصب (قتل)، وجر (أولادهم)، ورفع (شركاؤهم)–. انظر: "السبعة": ٢٧٠، و"النشر" ٢٦٣/٢ و"البدور الزاهرة": ١٧٨.
وانظر في الدفاع عن قراءة ابن عامر، وتوجيهها: "إعراب القراءات السبع وعللها" ١٧١/١،

وغير ذلك من قراءات اعترض عليها النحاة، لكن لم يؤثر ذلك في قبولها، وذيوعها، ووجود من يدافع عنها، ويوجهها على بعض الأوجه النحوية الصحيحة، الواردة عن العرب؛ وما ذلك كله إلا لأن هذه القراءات جاءت متواترةً، فيُقْضَى بها على القواعد النحوية، وليس العكس.

الشرط الثاني: موافقة رسم المصحف:

والمقصود بهذا الشرط موافقة رسم المصحف العثماني؛ أي: الذي كتب في عصر عثمان (ﷺ).

وسبب هذا الشرط أن الصحابة (ﷺ) عندما كتبوا القرآن في ذلك العصر كتبوا ما أجمعوا على أنه ثابت ثبوتًا قطعيًّا عن رسول الله (ﷺ)، وقد ساعدهم خلو الكتابة حينئذ من النقط والشكل على أن يمثِّلوا برسمٍ واحدٍ للكلمة كلَّ القراءات التي ثبتت لديهم فيها عن رسول الله (ﷺ)، وإن لم يستطيعوا ذلك فقد كانوا يكتبون بعض ما ثبت في بعض المصاحف ويكتبون الآخر في بعض المصاحف[1].

فالحاصل إذًا أن المصاحف العثمانية اشتملت على جميع القراءات الثابتة عن الرسول (ﷺ)؛ إما صراحة وإما احتمالاً، وأي قراءة لا توافق رسم المصحف فإن ذلك يعني أن الصحابة لا يعرفونها، وإلا لكانوا قد كتبوها، والقراءة التي لا يعرفها الصحابة ليست بقراءة صحيحة ثابتة عن النبي (ﷺ)، فمن ذا الذي يدعي معرفة قراءة لا يعرفها الصحابة (ﷺ)؟[2].

ويكفي -لكي يتحقق هذا الشرط في القراءة- موافقة أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً، ومعنى ذلك أنه يكتفى بموافقة ما كان ثابتًا في بعض المصاحف

=و"البحر المحيط" لأبي حيان ٤/٢٢٩-٢٣٠، و"النشر" ٢/٢٦٣-٢٦٥. وانظر أيضًا: "توجيه مشكل القراءات العشرية": ٢٢٩-٢٣٧.

(١) انظر المبحث الأول.

(٢) "دراسات في علوم القرآن الكريم": ٣٥٤ بتصرف يسير.

دون بعض، ولا يشترط موافقة جميعها؛ فذلك متعذر -بداهةً- في بعض الأحيان؛ لأن الصحابة -كما سبق أن أشرنا- وزعوا القراءات الثابتة عن النبي (ﷺ) في الموضع الواحد على المصاحف التي كتبوها إذا تعذر إثباتها في الجميع.

ومن أمثلة ذلك:

- قراءة ابن عامر الشامي في سورة البقرة: ﴿**قَالُواْ اتَّخَذَ اللّهُ وَلَدًا**﴾ [البقرة: ١١٦] بدون (واو) في ﴿**قَالُواْ**﴾[١]، وقراءته -في رواية هشام عنه- في سورة "آل عمران": ﴿**جَآؤُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ**﴾ [آل عمران: ١٨٤]، بزيادة (باء) في (الزبر) و(الكتاب)[٢].

فإن نقص (الواو) من الموضع الأول، وزيادة (الباء) في الكلمتين في الموضع الثاني: كل ذلك ثابت في المصحف الشامي[٣].

- وقراءة ابن كثير المكي في الموضع الأخير من سورة "التوبة": ﴿**تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ**﴾ [التوبة: ١٠٠]، بزيادة ﴿**مِنْ**﴾[٤]، فإن ذلك ثابت في المصحف المكي[٥].

ومعنى: (ولو احتمالاً): أنه يكفي أن تكون القراءة موافقة لرسم المصحف ولو

---

(١) وقرأها باقي العشرة: ﴿**وَقَالُواْ**﴾. انظر: "السبعة": ١٦٨، و"النشر" ٢/٢٢٠، و"إيضاح الرموز": ٢٨٣.

(٢) رواية هشام عن ابن عامر هكذا، أما رواية ابن ذكوان عنه فهي: ﴿**وَبِالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ**﴾، أما باقي العشرة فقراءتهم: ﴿**وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ**﴾. انظر: "السبعة": ٢٢١، و"النشر" ٢/٢٤٥، و"إيضاح الرموز": ٣٣٤.

(٣) انظر: "المقنع": ٥٧١-٥٧٢.

(٤) قرأ ابن كثير بزيادة (مِنْ)، وخفض (تحتها)، وقرأ باقي العشرة: ﴿**تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ**﴾، بحذف (من)، وفتح (تحتها). انظر: "السبعة": ٣١٧، و"النشر" ٢/٢٨٠، و"إيضاح الرموز": ٤٢٧.

(٥) انظر: "المقنع": ٥٧٩.

تقديرًا؛ ذلك لأن موافقة الرسم نوعان؛ **أحدهما:** تحقيقًا، وهو الموافقة الصريحة، **والآخر:** تقديرًا، وهو الموافقة احتمالاً.

وقد توافق القراءتان أو القراءات رسم المصحف تحقيقًا، ومن أمثلة ذلك:

– قوله تعالى : ﴿**كُونوا أَنصَارَ اللَّهِ**﴾ [الصف: ١٣]؛ إذ قرئت: ﴿**أَنصَارَ اللَّهِ**﴾، كما قرئت: ﴿**أَنصَارًا لِلَّهِ**﴾(١)، وكلتا القراءتين توافق الرسم تحقيقًا.

وقد توافق القراءات رسم المصحف تقديرًا، ومن أمثلة ذلك:

– قوله تعالى: ﴿**مَالِكَ الْمُلْكِ**﴾ [آل عمران: ٢٦]، إذ كتبت في جميع المصاحف: (ملك) من غير ألف، وقرأها القراء العشرة: (مالك) –بالألف–، فقراءتهم جميعًا توافق الرسم في هذا الموضع تقديرًا.

وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقًا، وتوافقه بعضها تقديرًا، ومن أمثلة ذلك:

– قوله تعالى: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ [الفاتحة: ٤]، فقد كتبت (ملك) بغير ألف في جميع المصاحف، فالقراءة بحذف الألف: ﴿**مَلِكِ**﴾ توافق رسم المصحف تحقيقًا، والقراءة بإثبات الألف توافقه الرسم تقديرًا(٢).

الشرط الثالث: التواتر:

التواتر هو: نقل جماعة عن جماعة، يمتنع تواطؤهم على الكذب أو يستحيل،

---

(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر: ﴿أَنصَارًا لِلَّهِ﴾، وقرأ الباقون: ﴿أَنصَارَ اللَّهِ﴾. انظر: "السبعة": ٦٣٥، و"النشر" ٣٨٧/٢، و"إيضاح الرموز": ٦٩٨.

(٢) سبق تخريج هاتين القراءتين.

وقد قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف في اختياره: ﴿مَالِكِ﴾ –بإثبات الألف–، وقرأ باقي العشرة: ﴿مَلِكِ﴾ –بحذف الألف–.

من أول السند إلى منتهاه، ولا يشترط فيه عدد معين على الصحيح[١].

وحصول التواتر شرط أساسي لقبول القراءة عند جمهور القراء وأئمتهم من المتقدمين والمتأخرين، وهو قول أئمة المذاهب الأربعة، وخلق لا يُحْصَوْن من الفقهاء والأصوليين والمفسرين[٢]، بل حكى بعضهم الإجماع عليه[٣].

وتتجلى أهمية هذا الشرط إذا وضعنا في الاعتبار أن القراءات ما هي إلا كيفيات النطق بكلمات القرآن[٤]، فإذا كان القرآن الكريم لا يثبت إلا بالتواتر[٥]، فلابد من اشتراط التواتر أيضًا في القراءات التي لا يُقرأ إلا بها.

والحقيقة أن هذا الشرط هو أهم الشروط الثلاثة، والشرطان الآخران بالنسبة إليه كتحصيل الحاصل وإيجاد الموجود؛ لأن القراءة إذا ثبت تواترها فلا يتصور فيها أن تكون مخالفة لقواعد اللغة العربية بالكلية، كما لا يتصور أن تكون مخالفة لرسم المصحف، بل إذا ثبت تواترها فلا محالة ستكون موافقة للعربية ولو بوجه، وموافقة لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

وقد خالف في اشتراط التواتر: مكي بن أبي طالب[٦]، وتبعه على ذلك: الإمامُ ابن الجزري، حيث ذهب إلى أنه يُكتفى لقبول القراءة أن تكون صحيحةَ الإسناد، مشهورةً عند أئمة القراء، فهو يقول في "طيبة النشر":

فكلُّ ما وافق وجهَ نَحْوِ وكان للرسم احتمالاً يحوي

---

(١) انظر: "الغاية في شرح الهداية" ٢٢٨/١، و"تدريب الراوي" ٦٢٦/٢-٦٢٧.

(٢) انظر: "شرح طيبة النشر" ١١٩/١، و"غيث النفع": ١٧، و"في رحاب القرآن الكريم" ٤١٩/١-٤٢٠.

(٣) مثل: النويري في "شرح طيبة النشر" ١١٩/١.

(٤) راجع تعريف (القراءات) في المبحث الأول.

(٥) راجع تعريف (القرآن) في المبحث الأول.

(٦) انظر: "شرح طيبة النشر" ١١٩/١.

وصحَّ إسنادًا: هو القرآنُ فهذه: الثلاثةُ الأركـــــانُ
وحـــيثما يختلُّ ركنٌ أَثْبِتِ شذوذَه لو انه في السبعةِ[١]

فقوله: "وصح إسنادًا" ظاهره يعني الاكتفاء بصحة الإسناد لقبول القراءة، دون اشتراط التواتر، فإذا أضفنا إلى ذلك قوله في: "النشر": "وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن، الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط، أو مما شذَّ بها بعضهم"[٢]، لتبين لنا: أنه يشترط لقبول القراءة: صحة سندها، مع اشتهارها وقبولها عند أئمة القراء.

وقد ضعَّف هذا القول كثيرون ممن تعرضوا له، فقال النُّويْري (ت ٨٩٧هـ): "هذا قول حادث، مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم"[٣]، وقال الصفاقسي: "مذهب الأصوليين، وفقهاء المذاهب الأربعة، والمحدثين، والقراء: أن التواتر شرط في صحة القراءة، وأنها لا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية، وهو قول محدث لا يعوَّل عليه، ويؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن"[٤].

ويمكن القول إن الخلاف في هذا الموضوع مؤداه واحد؛ لأن الجميع يشترطون التواتر لإثبات القراءة سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، وبيان ذلك: "أن القائلين بالتواتر يعتبرون الشرطين الآخرين بمنزلة تحصيل الحاصل، وتابعيْن لتواتر الرواية، وكذلك الحال بالنسبة للقائلين بصحة السند مع الاشتهار، وموافقة العربية والرسم العثماني؛ فإن هذين الشرطين يعطيان الرواية الصحيحة المشتهرة قوة

---

(١) "طيبة النشر": ٣.
(٢) "النشر" ١٣/١.
(٣) "شرح طيبة النشر" ١١٩/١.
(٤) "غيث النفع": ١٧.

التواتر "[1].

وعلى أية حال فإننا إذا اعتبرنا الخلاف في اشتراط التواتر لصحة القراءة خلافًا جوهريًّا، بين من يشترطونه –وهم الأصوليون والفقهاء وجماهير القراء– ومن لا يشترطونه –مثل: مكي وابن الجزري–، فإن الصحيح هو رأي الجمهور، وهو: "الراجح الذي لا ينبغي العدول عنه"[2].

الفرع الثاني: القراءات التي توافرت فيها هذه الشروط:

الأصل أن الشروط الثلاثة السابقة إذا تحققت في قراءة مّا –أيّ قراءة كانت– فهي صحيحة مقبولة، لا فرق بين القراءات السبع وغيرها.

هذا من حيث الناحية النظرية.

أما من حيث الواقع فإن هذه الشروط الثلاثة لم تجتمع فيما وصلنا من قراءات إلا في القراءات العشر، وهي القراءات السبع التي تنسب إلى الأئمة السبعة المشهورين، الذين اختارهم ابن مجاهد في كتابه: "السبع"، وتتابع المؤلفون من بعده على ذكرهم، بالإضافة إلى القراءات الثلاث التي ألحقت بها فيما بعد، وأثبت ابن الجزري تواترها، ورد على من أنكر هذا التواتر[3].

ولعل هذه الشروط قد اجتمعت في وقت مبكر من تاريخ القراءات في قراءة غير هذه القراءات، لكن منذ زمن مبكر أيضًا قد انتفى –بل استحال– وجود هذه الشروط واجتماعها إلا في هذه العشر.

يقول ابن الجزري في ذلك:

"الذي جمع في زماننا هذه الأركان الثلاثة هو: قراءة الأئمة العشرة، التي

---

(١) "مقدمات في علم القراءات": ٧٠.

(٢) "في رحاب القرآن الكريم" ١/٤٢١.

(٣) انظر: "منجد المقرئين": ١٨٦– ٢١٢.

أجمع الناس على تلقيها بالقبول؛ أخذها الخلق عن الخلق، إلى أن وصلت إلى زماننا، فقراءة أحدهم كقراءة الباقين في كونها مقطوعًا بها. وقول من قال: إن القراءات المتواترة لا حد لها؛ إن أراد: في زماننا، فغير صحيح؛ لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر، وإن أراد: في الصدر الأول، فيحتمل إن شاء الله"(١).

أما غير ذلك مما ذهب إليه بعض العلماء فغير صحيح.

وذلك مثل قول ابن الحاجب إن القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء؛ كالمد والإمالة وتخفيف الهمز ونحو ذلك، ومثل قول أبي شامة إن القراءات السبع متواترة فيما اتفقت الطرق على نقله عن القراء، أما ما اختلفت الطرق في نقله فليس بمتواتر.

وكل ذلك لا يعوّل عليه، وهو كلام مخالف لما ذهب إليه الجمهور، فلا يسلم لمن يقوله، ولا يقبل منه، ولو كان صاحب قامة في العلم، فلكل جواد كبوة(٢).

وإذا قلنا إن شروط قبول القراءة قد انحصرت –ومنذ زمن بعيد– في القراءات العشر، فمعنى ذلك أن غير هذه العشر مردود أو شاذ، ولذلك قال ابن السبكي: "الصحيح أن ما وراء العشر فهو شاذ"(٣).

(١) "منجد المقرئين": ٨٠–٨١ بتصرف يسير، واختصار.

(٢) انظر في الرد على كلام ابن الحاجب وأبي شامة: "منجد المقرئين": ١٨٦–٢١٢، و"مناهل العرفان" ١/٥١٥–٥١٩.

(٣) نقله عنه ابن الجزري في: "منجد المقرئين": ٨٢.

المطلب الثاني: القراءات المردودة/ الشاذة:

الفرع الأول: تعريف القراءة الشاذة في اللغة والاصطلاح:

القراءة في اللغة: مصدر (قرأ)؛ كما سبق(١).

والشاذ في اللغة: اسم فاعل من: شَذَّ؛ أي: انفرد، يقال: شذّ الرجلُ، أي: انفرد عن الجماعة، فالشاذ هو: المنفرد(٢).

أما في الاصطلاح: **فالقراءة الشاذة** هي: **ما فقدت شرطًا -أو أكثر- من الشروط الثلاثة لقبول القراءة:** التواتر، وموافقة رسم المصحف، وموافقة العربية.

فعبارة "القراءة الشاذة" تطلق على القراءة إذا لم تكن متواترة -أو لم تكن مشهورة مستفيضة عند ابن الجزري ومن ذهب مذهبه-، أو خالفت رسم جميع المصاحف العثمانية، أو لم يكن لها أصل في اللغة العربية، بل خالفت قواعدها بالكلية.

وقيل: الشاذ من القراءات: ما ليس بمتواتر(٣)؛ وذلك لأن الشرط الأساسي والركن الرئيسي لقبول القراءة هو التواتر -كما سبق-، ففقد التواتر -وحده- يجعل القراءة محكومًا عليها بالشذوذ.

وقيل: الشاذ من القراءات: ما خالف رسم المصحف، مع صحة السند وموافقة العربية(٤).

وقيل: الشاذ: ما لم يصح سنده(٥).

وقيل: لا يدخل في الشاذ: ما ليس له إسناد، وما قرئ بالمعنى؛ لأن الأول

---

(١) انظر: المبحث الأول.

(٢) انظر: "القاموس المحيط": ٤٢٧، و"المعجم الوسيط": ٤٧٦.

(٣) "غيث النفع": ١٨.

(٤) "منجد المقرئين": ٨٢.

(٥) "الإتقان" ٢١٦/١.

من المكذوب المختلق،

والثاني لا يدخل في القراءات الشاذة أصلاً[١].

والمختار أن يُطلق وصف (القراءة الشاذة) على أيّ قراءة تفقد أحد الشروط الثلاثة للقراءة المقبولة، ثم تقسم بعد ذلك إلى أنواع مختلفة.

وهذا كله من حيث الإطار النظري لوصف القراءة بالشذوذ.

أما من حيث الواقع فإن بوسعنا أن نقول: إن **القراءات الشاذة هي ما وراء القراءات العشر المتواترة**[٢]، فلا توجد على الأرض -ومنذ زمن بعيد- قراءة متواترة خلاف هذه القراءات العشر، ولا توجد أيّة قراءة متواترة لم يقرأ بها أحد هؤلاء القراء العشرة[٣].

الفرع الثاني: أنواع القراءات الشاذة:

يندرج تحت القراءات الشاذة الأنواع التالية[٤]:

١- ما ورد آحادًا وصح سنده، ولكنه خالف رسم المصحف، أو خالف العربية، أو لم يشتهر عند القراء الاشتهار الذي يخرجه عن حد الغلط والشذوذ[٥].

ومن أمثلته: ما رواه ابن مسعود (رضي الله عنه) قال: أقرأني رسول الله (ﷺ): "إني أنا الرزاق ذو القوة المتين"[٦]، فهذا صح سنده، لكنه خالف الرسم[٧].

٢- ما لم يصح إسناده:

---

(١) انظر: "منجد المقرئين": ٨٤-٨٥.

(٢) انظر: "إتحاف فضلاء البشر" ١/٧١.

(٣) انظر: "منجد المقرئين": ٨١-٨٢، و"شرح طيبة النشر" ١/١٣١.

(٤) انظر: "القراءات أحكامها ومصدرها": ٩٢-٩٣، و"مقدمات في علم القراءات": ٧٣-٧٤.

(٥) انظر: "الإتقان" ١/٢١٥.

(٦) أخرجه أحمد (٣٧٤١) و(٣٧٧١) و(٣٩٧٠)، وأبو داود (٣٩٩٣)، والترمذي (٢٩٤٠)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٧٧٠٧) و(١١٥٢٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٣٢٩)، والحاكم في "المستدرك" ٢/٢٤٩. وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وهو كما قال.

(٧) انظر أمثلة أخرى لبقية الأنواع، عند السيوطي في "الإتقان" ١/٢١٥-٢١٦.

ومن أمثلته: قراءة: (مَلَكَ يومَ الدين)، بصيغة الماضي في (مَلَكَ)، ونصب (يوم)[١].

٣- الموضوع المخْتَلَق، وهو ما نسب إلى قائله من غير أصل[٢]:

ومن أمثلته: قراءات أبي الفضل الخزاعي التي جمعها ونسبها إلى أبي حنيفة -ولا تصح عنه-، ومنها قراءة: (إنما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ)[٣].

٤- القراءة التفسيرية: وهي التي سيقت على سبيل التفسير، وهي تشبه المدرجَ من الحديث النبوي[٤].

ومن أمثلتها:

أ- قراءة سعد بن أبي وقاص: (﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ من أم)[٥].

ب- قراءة ابن عباس: (﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوْا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾ في مواسم الحج)[٦].

---

(١) انظر: "الكشاف" ٩/١، و"البحر المحيط" لأبي حيان ٢٠/١.

(٢) "مناهل العرفان" /٥٠٩.

(٣) انظر: "الكشاف" ٣٠٨/٣، و"تفسير القرطبي" ٣٧٧/١٧، و"البحر المحيط" لأبي حيان ٣١٢/٧.

(٤) الحديث المدْرَج هو: ما دخل فيه ما ليس منه. انظر: "الباعث الحثيث": ٧٣، و"التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين": ٥٧٣.

(٥) انظر: "الكشاف" ٢٥٥/١، و"البحر المحيط" لأبي حيان ١٩٠/٣.والآية من سورة "النساء": ١٢.

(٦) انظر: "الكشاف" ١٢٣/١، و"البحر المحيط" لأبي حيان ٩٤/٢. والآية من سورة "البقرة": ١٩٨.

وقد أخرج هذه القراءة عن ابن عباس: البخاري (٢٠٥٠) و(٢٠٩٨) و(٤٥١٩)، وأبو داود (١٧٣٤) و(١٧٣٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣٠٥٤)، وغيرهم.

الفرع الثالث: من رُويت عنهم القراءات الشاذة:

بوسعنا أن نقسم القراء الذين رويت عنهم القراءات الشاذة إلى قسمين[1]:

القسم الأول: من رويت عنهم القراءات الشاذة بشكل عام: وهؤلاء كثيرون، من أول جيل الصحابة فمن بعدهم، حتى لقد رويت بعض هذه الشواذ عن بعض الأئمة العشرة الذين تواترت قراءاتهم.

ومن أمثلة هؤلاء: من الصحابة (ﷺ): أبي بن كعب (ت ٢٠)، وابن مسعود (ت ٣٢)، وعبد الله بن الزبير (ت ٧٣)، ومن التابعين: نصر بن عاصم (ت ٩٩)، ومجاهد بن جبر (ت ١٠٣)، والضحاك بن مزاحم (ت ١٠٥)، ومحمد بن سيرين (ت ١١٠)، وقتادة (ت ١١٧).

القسم الثاني: أشهر أصحاب القراءات الشاذة الذين دُوِّنت قراءاتهم: وهم القراء الأربعة بعد العشرة، الذين اعتنى بعض العلماء بتدوين قراءاتهم مع قراءات القراء العشرة، مثل: القباقبي (ت ٨٤٩) في كتابه: "إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز"، والبنا الدمياطي (ت ١١١٧) في كتابه: "إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر".

وبإضافة هؤلاء الأربعة إلى القراء العشرة ظهر في تاريخ القراءات مصطلح: "القراءات الأربعة عشر".

وهؤلاء الأربعة هم: الحسن البصري (ت ١١٠)، وابن مُحَيْصِن –واسمه محمد بن عبد الرحمن بن محيصن– (ت ١٢٣)، واليزيدي يحيى بن المبارك (ت ٢٠٢)، والأعمش سليمان بن مِهْران (ت ١٤٨).

ولا يعد ورود قراءة شاذة عن أحد من هؤلاء طعنًا في شخصيته وثقته ومكانته

---

(١) انظر: "في رحاب القرآن الكريم" ١/٤٤٤-٤٨٤، و"صفحات في علوم القراءات": ٧٣-٧٤، و"مقدمات في علم القراءات": ٧٢-٧٣.

العلمية؛ لأن الحكم على القراءات بالشذوذ إنما هو على وفق القانون الذي وضعه العلماء لمعرفة القراءة الصحيحة من غيرها[1].

وذلك لأن صحة نسبة هذه الشواذ إلى من كان يقرأ بها من هؤلاء الأئمة، يشير –في الجملة– إلى أنهم كان لهم مستندهم فيه، وبخاصة ما ثبت عن بعض الصحابة منه؛ إذ نقطع بأن من كان يقرأ منهم بشيء من هذه الشواذ –وقد روي بعض ذلك في "الصحيحين"– كان يقرأ به لتلقيه ذلك عن رسول الله (ﷺ)، أو أحد أساتذته من الصحابة الآخرين، وأن قراءته بذلك كانت قبل الإجماع على ما يوافق المصحف العثماني[2].

الفرع الرابع: حكم القراءات الشاذة:

١– لا يجوز اعتقاد قرآنية شيء من هذه القراءات، حتى لو ثبت شيء منها بإسناد صحيح عن بعض الصحابة؛ لأن ذلك إما أن يكون منسوخًا بالعرضة الأخيرة، أو أن إجماع الصحابة على عدم كتابتها في المصاحف العثمانية دليل على ذلك، هذا بالإضافة إلى أن الحكم بالقرآنية لا يشمل إلا ما ثبت بالتواتر.

٢– وبناء على النقطة السابقة فلا تجوز قطعًا قراءة مثل هذه الشواذ، لا في الصلاة ولا خارجها.

وقد أجاز بعض العلماء القراءة بالشاذ[3]، لكن ذلك –فيما نرى– مسألة تاريخية، إذ نحسب أن من أجازوا ذلك أجازوه والعهد قريب، والقراءات –حتى الشاذ منها– تنقل بالأسانيد المعتبرة، أما في عصرنا هذا فيجب الجزم بما قلناه؛ إذ

(١) "في رحاب القرآن الكريم" ١/٤٤٤–٤٤٥ ملخصًا.

(٢) انظر: "منجد المقرئين": ٩٣.

(٣) انظر ما نقله السيوطي في "الإتقان" ١/٢٢٥–٢٢٦.

انقطعت أسانيد القراءات فيما وراء العشر المتواترة[١].

الفرع الخامس: فوائد القراءات الشاذة:

لا يخلو المنقول من القراءات الشاذة من فوائد ذكرها العلماء. من أهمها:

١- تفسير القراءة المتواترة:

قال أبو عبيد: المقصد من القراءة الشاذة: تفسير القراءة المشهورة، وتبيين معانيها، كقراءة عائشة وحفصة: (والوسطى **صلاة العصر**)[٢] ، وقراءة ابن مسعود: (فاقطعوا **أيمانَهما**)[٣]، وقراءة جابر: (فإن الله من بعد إكراههن **لهن** غفور رحيم)[٤]. قال: فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يُروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيُستحسن، فكيف إذا رُوي عن كبار الصحابة، ثم صار في نفس القراءة؟ فهو أكثر من التفسير وأقوى؛ فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف: معرفة صحة التأويل[٥].

٢- الاستدلال بها في الأحكام الفقهية:

إذا كانت القراءة الشاذة صحيحة الإسناد ففي الاستدلال بها في الأحكام

---

(١) انظر: "في رحاب القرآن الكريم" ٤٣٨/١-٤٤٣، و"القراءات الشاذة" للقاضي: ٥٠٤، و"صفحات في علوم القراءات": ٧١-٧٢، و"في القراءات القرآنية": ٢١-٢٣.

(٢) انظر: "الكشاف" ١٤٦/١، و"البحر المحيط" ٢٤٠/٢. والقراءة المتواترة: ﴿**حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاةِ الوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ**﴾ [البقرة: ٢٣٨].

(٣) انظر: "معاني القرآن" للفراء ٣٠٦/١، و"تفسير الطبري" -ط: عالم الكتب- ٤٠٧/٨. والقراءة المتواترة: ﴿**فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾ [المائدة: ٣٨].

(٤) انظر: "الكشاف" ٦٧/٣، و"تفسير القرطبي" ٢٥٤/١٥. والقراءة المتواترة: ﴿**فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ [النور: ٣٣].

(٥) نقله السيوطي في: "الإتقان" ٢٢٧/١-٢٢٨، ملخصًا من "فضائل القرآن" لأبي عبيد، ونص الكلام في "فضائل القرآن": ١٩٥.

الفقهية قولان معروفان للعلماء[1]:

القول الأول: جواز الاحتجاج بها: تنزيلاً لها منزلة خبر الآحاد، وخبر الآحاد إذا صح فهو حجة عند الجميع، وذهب إلى ذلك: الحنفية والحنابلة، وهو قول عند الشافعية، وعليه بعض أئمتهم؛ كالرافعي وابن السبكي وغيرهما.

وقد احتج الحنفية على وجوب التتابع في صوم كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود (ﷺ): (﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ﴾ متتابعات)[2]، كما احتجوا والشافعية على قطع يمين السارق بقراءة ابن مسعود أيضًا: (فاقطعوا أيمانَهما)[3].

والقول الثاني: عدم جواز الاحتجاج بها: لأن ناقل القراءة الشاذة ينقلها على أنها قرآن، والقرآن لا يثبت بخبر الآحاد، فما نقله –من ثم– لا تثبت قرآنيته، وإذا كان ما فيه لا يثبت، فلا يؤخذ به أيضًا على أنه خبر آحاد، وذهب إلى ذلك: المالكية، وجمهور الشافعية، ونقله إمام الحرمين عن ظاهر المذهب –أي: الشافعي–.

٣– الاحتجاج بها في اللغة والنحو:

ذهب جمهور النحاة واللغويين إلى الاحتجاج بالقراءات الشاذة، وأخذ الدليل أو الشاهد منها، ويكادون يجمعون على جعلها مصدرًا من مصادر احتجاجهم، وبخاصة في الجانب اللغوي؛ إذ إن رواتها عرب فصحاء من ناحية، كما أنها –

---

(١) انظر في هذه المسألة: من كتب الأصول: "أصول السرخسي" ٢٨١/١، و"المستصفى" ١٠٢/١، و"شرح الكوكب المنير" ١٣٨/٢–١٤٠، و"فواتح الرحموت" ١٦/٢، و"حاشية البناني على جمع الجوامع" ٢٣٢/١، و"تيسير التحرير" ٦/٣، ومن كتب علوم القرآن: "الإتقان" ٢٢٨/١، و"فيض الرحمن في الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن": ٥١–٥٥.

(٢) انظر: "معاني القرآن" للفراء ٣١٨/١، و"المحرر الوجيز" ٢٣٢/٢، و"زاد المسير" ٨٩/٢، و"البحر المحيط" لأبي حيان ١٢/٤. والآية من سورة "المائدة": ٨٩.

(٣) سبق تخريجها.

من ناحية أخرى- تمثل سجلاً حافلاً للهجات العربية المختلفة.

لكن عددًا من أئمة النحو كانوا يرفضون بعض القراءات الشاذة، إذا خالفت مقاييسهم وقواعدهم، أو خالفت المشهور من قواعد العربية(١).

المطلب الثالث: تقسيمات أخرى للقراءات:

تقسيم القراءات إلى مقبولة ومردودة هو ما ارتضاه الباحث فيما سبق، لكن هناك تقسيمات أخرى، نذكر منها تقسيمين؛ أحدهما: لمكي بن أبي طالب، والآخر: للسيوطي.

أولاً: أنواع القراءات عند مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧):

قسم الإمام مكي بن أبي طالب ما روي في القرآن إلى ثلاثة أقسام(٢):

الأول: ما نقله الثقات، ووافق العربية وخط المصحف: فهذا يُقرأ به، ويَكْفر جاحده. وأمثلة هذا كثيرة، وهي كل ما في القراءات المتواترة.

الثاني: ما صح نقله عن الآحاد، وصح في العربية، وخالف لفظُه خطَّ المصحف: فهذا يقبل، ولا يُقْرأ به، ولا يكفر جاحده. ومن أمثلته: قراءة ابن مسعود: (والذَّكَرِ وَالأُنثَى)(٣).

---

(١) ملخصًا من: "في القراءات القرآنية": ٢٥-٢٦.

(٢) نقله ابن الجزري وشرحه في "النشر" -ط: الصحابة- ١/٢٢-٢٣، والأمثلة المذكورة من شرحه وتمثيله لأنواع مكي ١/٢٣-٢٥، ثم لخص السيوطي في "الإتقان" ١/٢١٣-٢١٤ ما ذكره ابن الجزري.

وقد تدخلت في العبارة؛ لحسن التقسيم والعرض، مع الاختصار.

(٣) قراءة شاذة، تنسب إلى ابن مسعود، وأبي الدرداء، وغيرهما.

انظر: "المحتسب" ٢/٣٦٤، و"تفسير الطبري" -ط: عالم الكتب- ٢٤/٤٥٦ وما بعدها، و"تفسير القرطبي" ٢٢/٣٢١، و"البحر المحيط" لأبي حيان ٨/٤٨٣.

وقراءتهما أخرجها: البخاري (٣٧٤٢) و(٣٧٤٣) و(٣٧٦١) و(٤٩٤٣)، ومسلم (٨٢٤).

الثالث: ما نقله ثقة، ولا وجه له في العربية، وما نقله غير ثقة: فهذا لا يقبل، وإن وافق خط المصحف.

وأمثلة ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية: قليلة لا تكاد توجد، وهي لا تصدر إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، ويعرف ذلك الأئمة المحققون، والحفاظ الضابطون.

أما أمثلة ما نقله غير ثقة: فهي كثيرة مما في كتب الشواذ، مما غالب إسناده ضعيف.

قال ابن الجزري مضيفًا: "وبقي قسم مردود أيضًا، وهو: ما وافق العربية والرسم، ولم ينقل ألبتة؛ فهذا رده أحق، ومنعه أشد، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر"(١).

ثانيًا: أنواع القراءات عند السيوطي (ت ٩١١):

هذه الأنواع –في الأصل– لابن الجزري، حررها السيوطي، وعبارته في ذلك: "أتقن الإمام ابن الجزري هذا الفصل جدًّا، وقد تحرر لي منه أن القراءات أنواع"(٢)، ثم ذكر هذه الأنواع، وهي(٣):

الأول: المتواتر: وهو ما نقله جمع، لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم، إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك(٤).

قلت: وهذا يقرأ به بالاتفاق.

الثاني: المشهور: وهو ما صح سنده، ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية والرسم، واشتهر عند القراء، فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ. وهذا يقرأ به.

---

(١) "النشر" –ط: الصحابة– ١/٢٥.

(٢) "الإتقان" ١/٢١٥.

(٣) انظر: "الإتقان" ١/٢١٥–٢١٦. وقد لخصت ما فيه، وحذفت الأمثلة التي ذكرها.

(٤) وهذا يقرأ به بالاتفاق.

الثالث: الآحاد: وهو ما صح سنده، وخالف الرسم، أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور. وهذا لا يقرأ به.

الرابع: الشاذ: وهو ما لم يصح سنده.

الخامس: الموضوع.

السادس: ما يشبه المدرج من أنواع الحديث: وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير[1].

(١) الأنواع الثلاثة الأخيرة لا يقرأ بها، مثل النوع الثالث سواء.

الخاتمة

أهم ما خلص إليه هذا البحث ما يلي:

١- القرآن والقراءات حقيقتان متحدتان باعتبار، وحقيقتان متغايرتان باعتبار آخر.

٢- بقي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ما يحتمله رسم المصحف منها.

٣- القراءات العشر جزء من الأحرف السبعة من غير تعيين.

٤- تعود نشأة القراءات وبدايتها الأولى إلى زمن الرسول (ﷺ).

٥- مرت القراءات بمرحلتين أساسيتين؛ الأولى: مرحلة ما قبل تدوين القراءات، والثانية: مرحلة تدوين القراءات والتصنيف فيها.

٦- مرحلة تدوين القراءات مرت بثلاث فترات؛ الأولى: فترة ما قبل تسبيع السبعة، وفيها دونت القراءات من غير تحديد عدد معين، والثانية: فترة تسبيع السبعة، وفيها اقتصر التدوين على قراءات القراء السبعة المعروفين، والثالثة: فترة إضافة القراءات الثلاث المكملة للعشر.

٧- تنقسم القراءات عند القراء – على وجه الجملة- إلى نوعين؛ **الأول**: القراءات المقبولة، ويطلق عليها أيضًا: القراءات المتواترة، والآخر: القراءات المردودة، ويطلق عليها أيضًا: القراءات الشاذة.

٨- أن شرط التواتر هو أهم الشروط الثلاثة للقراءة المقبولة، واقتصار من اقتصر من الأئمة على صحة الرواية فقط كلامه إما مؤول أو مردود.

٩- القراءة الشاذة هي: ما فقدت شرطًا -أو أكثر- من الشروط الثلاثة لقبول القراءة، ويندرج تحتها أنواع متعددة.

١٠- ينقسم القراء الذين رويت عنهم القراءات الشاذة إلى قسمين؛ أحدهما: من رويت عنهم القراءات الشاذة بشكل عام، والآخر: أصحاب القراءات الشاذة الذين دُوِّنت قراءاتهم، الذين اعتنى بعض العلماء بتدوين قراءاتهم مع

قراءات القراء العشرة.

١١- لا تخلو القراءات الشاذة من فوائد؛ أجمعها وأشهرها: تفسير القراءة المتواترة، والاستدلال بها في الأحكام الفقهية، والاحتجاج بها في اللغة والنحو.

المصادر والمراجع (١)

١- **الإبانة عن معاني القراءات: لمكي بن أبي طالب** القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، إيداع ١٩٧٨م.

٢- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى: منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات: لأحمد بن محمد البنا الدمياطي** (ت١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣- **الإتقان في علوم القرآن: للسيوطي** جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١هـ)، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤- **الأحرف السبعة للقرآن: لأبي عمرو الداني** (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. عبد المهيمن الطحان، دار المنارة، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٥- **الأحرف السبعة وموقف القراءات منها: د. حسن ضياء الدين عتر**، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٦- **أصول السرخسي: للسرخسي** أبي بكر محمد بن أحمد (ت٤٩٠هـ)، تحقيق: أبي الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٧- **إعراب القراءات السبع وعللها: لابن خالويه** الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة،

(١) كلمة (كتاب) في اسم المصدر أو المرجع مهملة، ورمزت لها بـ (ك)، فيأتي "كتاب المصاحف" – مثلاً – في حرف الميم هكذا: (ك المصاحف).

الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٨- **إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز: للقباقبي** شمس الدين محمد بن خليل (ت ٨٤٩هـ)، تحقيق: د. أحمد خالد شكري، دار عمار، عمَّان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٩- **الانتصار للقرآن: للقاضي الباقلاني** أبي بكر محمد بن الطيب (ت٤٠٣هـ)، تحقيق: عمر حسن القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

١٠- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: لأحمد محمد شاكر** (ت ١٣٩٧هـ)، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة ١٣٧٧هـ.

* **البحر المحيط لأبي حيان** = تفسير البحر المحيط.

١١- **البداية والنهاية: لابن كثير** عماد الدين إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق د. عبدالله عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٢- **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: الشيخ عبد الفتاح القاضي** (ت ١٤٠٣هـ)، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

١٣- **البرهان في علوم القرآن: للزركشي** بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله (ت٧٩٤هـ)، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مقدمة المحقق ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.

١٤- **التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين: د. عبد الله شعبان**، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

١٥- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للسيوطي** جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ.

١٦- **تفسير البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي** محمد بن يوسف (ت٧٥٤هـ)، وبهامشه: تفسير النهر الماد من البحر له، وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفي النحوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. (مصورة عن طبعة مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٩هـ).

١٧- **تفسير البغوي (معالم التنزيل): للبغوي** الحسين بن مسعود (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخريْن، دار طيبة، الرياض، الإصدار الثاني، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٨- **تفسير الطبري؛ جامع البيان عن تأويل آي القرآن: للطبري** أبي جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

* **تفسير المنار** = تفسير القرآن الحكيم.

١٩- **تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار: لمحمد رشيد رضا** (ت١٣٥٤هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

* **تفسير القرطبي** = الجامع لأحكام القرآن.

٢٠- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للمزي** جمال الدين أبي الحجاج يوسف (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

٢١- **توجيه مشكل القراءات العشرية المتواترة؛ لغةً وتفسيرًا وإعرابًا: د. عبد العزيز على الحربي**، مكتبة ودار ابن حزم، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٢- **تيسير التحرير: لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه** الحسيني الحنفي (ت٩٨٧هـ)، دار الفكر، بيروت. (مصورة عن طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر).

٢٣- **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله (ﷺ) وسننه وأيامه: للبخاري** (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، المكتبة السلفية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٢٤- **الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي** أبي عبد الله محمد بن أحمد (ت٦٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٢٥- **حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع: للبناني** عبد الرحمن بن جاد الله (ت١١٩٨هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٣٧م.

٢٦- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي** أحمد بن يوسف (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٧- **دراسات في علوم القرآن الكريم: د. فهد بن عبد الرحمن الرومي،** الرياض، الطبعة الثالثة عشرة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢٨- **رسم المصحف؛ دراسة لغوية تاريخية: د. غانم قدوري الحمد،** دار عمار، عمَّان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٩- **زاد المسير في علم التفسير: لابن الجوزي** أبي الفرج عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣٠- **ك السبعة في القراءات: لابن مجاهد** (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٣١- **سنن أبي داود:** سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٢- **سنن الترمذي:** محمد بن سَوْرة (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخريْن، دار الفكر، بيروت.

٣٣- **السنن الكبرى: للنسائي** أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٣٤- **سنن النسائي، وهو المجتبى: للنسائي** أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ) ومعه شرح السيوطي وحاشية السندي، اعتني به ورقمه وصنع فهارسه: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٣٥- **سير أعلام النبلاء: للذهبي** شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ) تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣٦- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر: للنويري** محمد بن محمد (ت ٨٩٧هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو سنة، المطابع الأميرية، القاهرة ١٤٠٦هـ.

٣٧- **شرح القصائد التسع المشهورات: لأبي جعفر النحاس** (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٣٨- **شرح الكوكب المنير: لابن النجار الفُتُوحي** محمد بن أحمد عبد العزيز الحنبلي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق د: محمد الزحيلي ود. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

* **شرح مسلم للنووي**= المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج.

* **شرح المشكل** = شرح مشكل الآثار.

٣٩- **شرح مشكل الآثار: للطحاوي** أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (ت٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٤٠- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها:**

لابن فارس أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (ت ٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م

* **صحيح البخاري** = الجامع الصحيح.

٤١- **صحيح ابن حبان** (ت٣٥٤هـ) **بترتيب ابن بلبان** (ت٧٣٩ هـ): تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٤٢- **صحيح ابن خزيمة:** أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت٣١١ هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٤٣- **صحيح مسلم:** بن الحجاج (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م. (مصورة عن طبعة البابي الحلبي الأولى).

٤٤- **صفحات في علوم القراءات: د. عبد القيوم عبد الغفور السِّندي**، دار البشائر الإسلامية ببيروت، والمكتبة الإمدادية بمكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٤٥- **طيبة النشر، لابن الجزري** محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ)، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ.

٤٦- **علم القراءات؛ نشأته. أطواره. أثره في العلوم الشرعية: د. نبيل محمد آل إسماعيل**، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٤٧- **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: للسمين الحلبي** أحمد بن يوسف (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. محمد التونجي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٤٨- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري: للعيني** بدر الدين محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٤٩- **غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار: لأبي العلاء الهمذاني العطار** الحسن بن أحمد بن الحسن (ت ٥٦٩هـ)، تحقيق: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٥٠- **ك الغاية في شرح الهداية: للسخاوي** محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد سيدي محمد محمد الأمين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٥١- **غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري** شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. (مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٥١هـ/١٩٣٢م).

٥٢- **غيث النفع في القراءات السبع: للصفاقسي** (ت ١١١٧هـ)، مطبوع على هامش كتاب: سراج القارئ المبتدي لابن القاصح (ت ٨٠١هـ)، تصحيح ومراجعة: علي الضباع، دار الفكر، بيروت ١٤٠١هـ.

٥٣- **فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: لعبد العلي** محمد بن نظام الدين الأنصاري، مطبوع مع المستصفى للغزالي، دار الفكر، بيروت.

٥٤- **فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني** أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ):

أ- رقم كتبه وأرقامه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

ب- دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ٢٠٠٠م.

والإحالة على (أ) بذكر اسم الناشر، وعلى (ب) مطلقة.

٥٥- **فضائل القرآن: لأبي عبيد** القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: وهبي

سليمان غاوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٥٦- **فن الترتيل وعلومه: لأحمد الطويل**، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٥٧- **في رحاب القرآن الكريم: د. محمد سالم محيسن**، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٥٨- **في القراءات القرآنية: د. أحمد شكري وآخران**، دار العلوم، عمَّان، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

٥٩- **فيض الرحمن في الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن: د. أحمد سالم ملحم**، دار النفائس، عمَّان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٦٠- **القاموس المحيط: للفيروزآبادي** مجد الدين بن يعقوب (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٦١- **القراءات؛ أحكامها ومصدرها: د. شعبان محمد إسماعيل**، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٦٢- **القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب: الشيخ عبد الفتاح القاضي** (ت ١٤٠٣هـ)، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٦٣- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: للزمخشري** جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٦٤- **كشف المشكل من حديث الصحيحين: لابن الجوزي** أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٦٥- **اللآلئ الحسان في علوم القرآن: د. موسى شاهين لاشين**، دار

الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٦٦- **لسان العرب: لابن منظور** أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن على الإفريقى (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

٦٧- **لطائف الإشارات لفنون القراءات: للقسطلاني** أحمد بن محمد (ت٩٢٣هـ)، تحقيق: عامر السيد عثمان ود. عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٦٨- **مباحث في علوم القرآن: لمناع القطان** (ت١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثامنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٦٩- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية:** جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي الحنبلي وابنه محمد، بدون بيانات (مصورة عن طبعة دار الإفتاء السعودية الأولى).

٧٠- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لابن جني** أبي الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٧١- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية** أبي محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٧٢- **المدخل لدراسة القرآن الكريم: د. محمد محمد أبو شهبة** (ت١٤٠٣هـ)، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى للدار ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٧٣- **ك المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: لأبي شامة** شهاب الدين عبد الحميد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٧٤- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها: للسيوطي** جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٧٥- **المستدرك: للحاكم النيسابوري** محمد بن عبد الله (ت٤٠٥هـ)، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م. (مصورة عن الطبعة الهندية الأولى).

٧٦- **المستصفى من علم الأصول: لأبي حامد الغزالي** محمد بن محمد بن محمد (ت٥٠٥هـ)، ومعه: فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، دار الفكر، بيروت. (مصورة عن طبعة المطبعة الأميرية بمصر ١٣٢٥هـ).

٧٧- **المسند: للإمام أحمد بن حنبل** (ت٢٤١هـ): تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط وآخرين، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٧٨- **ك المصاحف: لأبي بكر ابن أبي داود** عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

* **معالم التنزيل** = تفسير البغوي.

٧٩- **معاني القرآن: للفراء** أبي زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.

٨٠- **معاني القرآن وإعرابه: للزجاج** أبي إسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٨١- **المعجم الكبير: للطبراني** أبي القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠)،

تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، وزارة الأوقاف، العراق، الطبعة الثانية.

٨٢- **معجم مقاييس اللغة: لأحمد بن فارس** (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت. (مصورة عن طبعة الحلبي، القاهرة ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).

٨٣- **المعجم الوسيط: لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٨٤- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: للذهبي** شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. طيار آلتي قولاج، دار عالم الكتب، الرياض ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

* **مقاييس اللغة** = معجم مقاييس اللغة.

٨٥- **مقدمات في علوم القراءات: د. محمد أحمد مفلح القضاة وآخران**، دار عمار، عمَّان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٨٦- **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: لأبي عمرو الداني** عثمان بن سعيد (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: نورة حسن فهد الحميد، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٨٧- **مناهل العرفان في علوم القرآن: للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني** (ت١٣٦٧هـ)، تحقيق: د. بديع السيد اللحام، دار قتيبة، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٨٨- **منجد المقرئين ومرشد الطالبين: لابن الجزري** محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٨٩- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي** محيي الدين يحيى بن شرف (ت: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية

١٣٩٢هـ.

٩٠- **النشر في القراءات العشر: لابن الجزري** أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت. (مصورة عن طبعة المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة).

٩١- **الوافي في شرح الشاطبية: لعبد الفتاح القاضي** (ت ١٤٠٣هـ)، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	3
ملخص البحث العربي	٦
الملخص الإنجليزي	٧
المبحث الأول: التعريف بالقراءات:	٨
المطلب الأول: (القراءات) في اللغة والاصطلاح	٨
المطلب الثاني: علم القراءات	١٠
المطلب الثالث: العلاقة بين القراءات والقرآن	١٢
المطلب الرابع: العلاقة بين القراءات والأحرف السبعة ...	١٤
المبحث الثاني: نشأة القراءات والمراحل التي مرت بها:	٢٥
المطلب الأول: النشأة في زمن الوحي	٢٥
المطلب الثاني: المراحل التي مرت بها القراءات	٣٠
المبحث الثالث: أنواع القراءات:	٤٤
المطلب الأول: القراءات المقبولة/ المتواترة:	٤٤
الفرع الأول: شروط القراءة المقبولة:	٤٤
الفرع الثاني: القراءات التي توافرت فيها هذه الشروط: .	٥٢

المطلب الثاني: القراءات المردودة/ الشاذة: ٥٤
الفرع الأول: تعريف القراءة الشاذة في اللغة والاصطلاح ٥٤
الفرع الثاني: أنواع القراءات الشاذة ٥٥
الفرع الثالث: من رُويت عنهم القراءات الشاذة ٥٧
الفرع الرابع: حكم القراءات الشاذة ٥٨
الفرع الخامس: فوائد القراءات الشاذة ٥٩
المطلب الثالث: تقسيمات أخرى للقراءات ٦١
الخاتمة ٦٤
فهرس المصادر والمراجع ٦٦
فهرس الموضوعات ٧٨